الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر

موسومة بـ:

الدعم التونسي للثورة الجزائرية (1954م-1962م)

إعداد الطالبتين:

* عبداوي رحمة

* غريبي هجيرة

إشراف الأستاذ:

* بو حموم محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

.....رئيسا

..... مشرفا

..... مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016م/1436-1437هـ

كلمة شكر

عملا بقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ**﴾ [سورة إبراهيم الآية: 07]

وقول رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم):

"ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله"

فالحمد لله نشكره ونحمده ونستعينه والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) يسعدنا في مطلع عملنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل المشرف **بوحموم محمد** الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، كما كان عونا لنا ومرجعا ولم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه القيمة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

إهداء

قال تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: 23- 24]

إلى أول نبع من الحنان

إلى من قرن الله طاعته بطاعتها، وجعل مفتاح جنته تحت أقدامها

إلى من أضاءت لنا درب الحياة بنور الأخلاق والتربية الفاضلة، وأهدت لنا زهرة شبابها

فغدت أريجا يملأ قلوبنا وعقولنا

"أمي" أطال الله عمرها

إلى رمز شموخي وعزتي ومصدري نجاحي وسندي في الحياة

إلى من رسم لي خطوات النجاح والتفوق، إلى من سهر الليالي ليعلمني حرفا

إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل

"أبي" أطال الله عمره

إلى جدتي

إلى أختاي الحبيبتين

"الحاجة وهديل"

إلى أخي العزيز "امحمد خالد"

إلى روح المعلم "بلقاضي امحمد" أسكنه الله فسيح جناته

إلى أستاذي الفاضل "رغوي قويدر"

إلى الأستاذ الفاضل "قداري بوزيان"

إلى أعز أصدقائي وصديقاتي

إلى كافة الأهل والأقارب

رحمة

إهداء

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات إلى أغلى الناس في هذا الوجود "جدتي الحبيبة عامرة"

إلى من احمل اسمه بكل فخر

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ومهد لي طريق العلم إلى الغالي ذو القلب الكبير "أبي رابح"

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

"أمي حمر العين امباركة"

إلى من عمل معي بجد بغية إتمام هذا العمل إلى أخي الكبير "مصطفى بوزيان"

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض أمي الثاني

"طاطا "

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها "مسعودة،ريم، أم هانى، زهرة، أم الخير، سميرة، جميلة، زهور"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة "بلال، مختار، تماظر، توفيق، أماني، صليحة، رانيا، آسيا، يوسف، رماح، فاطمة، آية والكتكوت محمد"

إلى من عرفت كيف أجدهم: جدتي مسعودة، لحسن، بن خليفة، إبراهيم، ساعد، ربيعة، سهام"

إلى من دعموني رغم مشاغلهم الأستاذ "مصطفى برهوم، محمد عبد المجيد، خالد، سارة ، زهرة"

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل "خيرة ر، نبيلة م"

إلى رفيقات دربي "فاطمة، رحمة، مسعودة، خديجة، كريمة، صبرينة، نبيلة، فاطمة، هدى، ريم، ثزيري

جميدة ،حورية ،مروة، وردة ، احلام ، ،زهرة"

وإلى كل من يحمل لقب غريبي ،حمر العين و دحلاب و امير و رحمان.

هجيرة

مقدمة

إن موضوع الدعم المغاربي للثورة الجزائرية يعد من المواضيع الهامة والشائكة في التاريخ المغاربي، وذلك بحكم تأثير الثورة الجزائرية العميق على المنطقة المغاربية والتطورات الحاسمة التي عرفتها العلاقات التي تميزت في بعض الأحيان بالتعاون والتضامن وأحيانا أخرى بالتوتر والاضطراب، وقد حظيت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها وعلى مدى سبع سنوات ونصف باهتمام واسع في الأوساط العربية والإسلامية والعالمية، ومرد ذلك إلى طبيعة أبعاد هذه الثورة واهدافها وإلى طبيعة الاستعمار وهذا ما يفسر لنا الوحدة والتفاف الشعوب العربية حول القضية الجزائرية خاصة دول المغرب العربي الشقيق، حيث أن فكرة الشمال الإفريقي والتعاون بين أقطاره وروح التضامن لدى أفراد مجتمعه لم تكن وليدة القرن العشرين، إنما تضرب جذورها في أعماق التاريخ، حيث تعتبر تونس من الدول السباقة التي عبرت عن موقفها ودعمها للقضية الجزائرية، وجاء ذلك نتيجة لمجموعة من الاعتبارات التاريخية المتمثلة في تقاسمها الحدود مع الجزائر، إلى جانب التاريخ المشترك من لغة ودين بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تجمع الشعبين الشقيقين ولهذا أعلنت تونس تأييدها ودعمها للقضية الجزائرية، ونسقت التعاون مع جبهة التحرير الوطني وسمحت باحتضان قواعد خلفية بأراضيها، إضافة إلى استضافة حشود اللاجئين الجزائريين، وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة رصد وإبراز مختلف أشكال وملامح الدعم التونسي للثورة التحريرية الجزائرية، ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

فيما تمثل الدعم التونسي للثورة الجزائرية؟

كما اندرجت تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

ما هي صور وأشكال دعم الشعب التونسي للثورة الجزائرية؟ وكيف كانت ردود فعل الاستعمار الفرنسي الغاشم تجاه الدعم التونسي المقدم للثورة الجزائرية؟

من الأسباب التي دفعت بنا إلى البحث في هذا الموضوع هي الرغبة في معرفة مدى تفاعل الشعب التونسي ومساندته للثورة الجزائرية، وإبراز الموقف التونسي ومدى تجاوبه مع الشعب الجزائري، إضافة إلى ما يكتسيه الموضوع من أهمية في تطور مسار تاريخ الجزائر المعاصر ومعرفة الدور الذي لعبته

تونس الشقيقة في الثورة الجزائرية ومدى إسهامها فيها، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج التاريخي التحليلي السردي الذي يعتمد على التسلسل التاريخي، وسرد الوقائع وتسجيل الأحداث والمواقف، وعملا منا على تغطية موضوعنا قمنا باتباع خطة مقسمة إلى مدخل وثلاث فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة وذيلنا بحثنا بمجموعة من الملاحق المكملة لمضمون البحث.

تناولنا في المدخل النضال المشترك لبلدان المغرب العربي الذي تجلى بصورة واضحة من خلال نجم الشمال الإفريقي وكذا حزب الشعب الجزائري، إضافة إلى جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي جسدت النضال الطلابي المشترك، ولجنة تحرير المغرب العربي، كما تناولنا بيان أول نوفمبر مبرزين مساعيه لتحقيق وحدة الشمال الإفريقي، أما الفصل الأول فقد جاء تحت عنوان الدعم التونسي للثورة الجزائرية على المستوى السياسي، حيث تطرقنا فيه إلى أهم المساهمات المقدمة من خلال المشاركة في مؤتمر باندونغ، وعقد مؤتمر طنجة ومؤتمر المهدية بالإضافة إلى مساعي الحكومة التونسية للتعريف بالقضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية عن طريق الوساطة والعمل الدبلوماسي على مستوى العديد من الدول الغربية والعربية والإفريقية، اما الفصل الثاني والمتعلق بالدعم التونسي للثورة الجزائرية على المستوى العسكري الذي تجسد في التسهيلات المقدمة لتمرير الأسلحة وكذا دعم نشاط القواعد الخلفية على الأراضي التونسية، ودور المتطوعين التونسيين بصفوف الجيش الجزائري، أما الفصل الثالث فقد اندرج تحت عنوان المساهمات على المستويين الاجتماعي والإعلامي والذي تطرقنا فيه إلى التضامن الشعبي المقدم لمساندة الثورة الجزائرية، كما تطرقنا إلى المساعدات المقدمة للاجئين الطلبة الجزائريين، إضافة إلى الدعم الإعلامي والصحفي، من خلال احتضان تونس لمختلف الصحف والجرائد الجزائرية.

وقد استخدمنا في بحثنا جملة من المصادر والمراجع من بينها:

- جريدة المجاهد التي تناولت جوانب مهمة من مراحل الثورة الجزائرية.

- كتاب مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية نقدية لمعمر العايب، حيث تناول مؤتمر طنجة وأهم المحطات التي مر بها.
- كتاب التونسيون والثورة الجزائرية لحبيب حسن اللولب، وهو كتاب يحتوي على جزأين، تناول مختلف أشكال الدعم التونسي للثورة الجزائرية، كما تطرق إلى ردود الفعل الفرنسية تجاه هذا الدعم.
- كتاب دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية لعبد الله المقلاتي بجزأيه الأول والثاني، عالج جانب العلاقات الجزائرية التونسية وأبرز أهم المواقف المدعمة للثورة الجزائرية.
- كتاب مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية لمريم الصغير، يوضح الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته تونس للثورة الجزائرية، كما عالج أهم المحطات التي مرت بها الثورة، ومساندة السلطات التونسية للقضية الجزائرية وطرحها في المحافل الدولية.

كما لم تخل دراستنا كغيرها من الدراسات من الصعوبات والعراقيل التي تعترض طريق أي باحث، والتي تمثلت في عدم تمكننا من الحصول على الوثائق الأرشيفية المودعة بالمركز الوطني للأرشيف، وذلك للتحفظ الذي لا يزال قائما حول جل الوثائق المتعلقة بتاريخ الثورة، كما أن جل المصادر التي استقينا منها المعلومات تحتوي على مضامين متشابهة، ولعل ذلك يعود إلى كونها أخذت مادتها العلمية من الأرشيف الفرنسي، أما المراجع فهي كثيرة ومتنوعة وهذا ما جعلنا غير قادرين على التمييز بين الأصح منها والخطأ، بالإضافة إلى قصر مدة البحث مما جعلنا غير قادرين على زيارة أكبر قدر من المكتبات الوطنية لاسيما وأننا خلال السداسي الثالث للماستر كنا مقيدين بالحضور في الكلية.

وبالرغم من هذه الصعوبات إلا أننا استطعنا تجاوزها وتمكنا من إتمام هذا العمل الذي تم بعون المولى عز وجل وبحمده.

مدخل

نجم شمال إفريقيا:

لقد كانت الهجرة الجزائرية هي أول من أسس حركة وطنية تحت اسم نجم الشمال الإفريقي[1]، فالهجرة المغاربية كانت تخص بصفة أساسية الجزائريين في أولى مراحلها من 1920 إلى 1924، حيث يوجد 120 ألف مهاجر من شمال إفريقيا منهم 100 ألف جزائري و10 آلاف تونسي، و10 آلاف مغربي[2]، وحينما حددت إقامة الأمير خالد في فرنسا التف حوله المهاجرين الجزائريين وأصبح قبلة المتعطشين للحرية[3]، قرر إنشاء حركة سياسية لأبناء شمال إفريقيا، وأطلق عليها اسم "نجم شمال إفريقيا" تعمل على توحيد العمل في الإطار المغاربي والتنسيق مع مختلف الشعوب المضطهدة[4]، التي كانت في بداية الأمر عبارة عن هيئة إغاثة للمغاربة ثم أصبحت جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي وتطالب بحقوقه وأسست لها جريدة باللغة الفرنسية تحمل اسم "الأمة"[5]، وجاء النص الأول لنجم الشمال الإفريقي كالآتي: "جمعية لمسلمي المغرب والجزائر وتونس، تأسست في باريس طبقا للقوانين المصادق عليها في الاجتماع العام المنعقد يوم الأحد 20 جوان 1926 بمركز الجمعية 3 نهج مارشي دي باطريارش، وتهدف حسب ما ينص عليه قانونها الأساسي إلى تدريب مسلمي الشمال الإفريقي على الحياة في فرنسا والتنديد بجميع المظالم أمام الرأي العام[6]، وقد عملت حركة النجمة وفق إطار مغاربي، لهذا نجدها قد قامت بتوزيع عدة منشورات في تونس باسم اللجنة المركزية لتحرير شمال إفريقيا وذلك بعد تأسيسها مباشرة، دعت المنشورات الشعب التونسي إلى توحيد

---

[1]- محمد قنانش ومحفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي 1926/ 1937م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص40.

[2]- بنيامين سطورا، مصالي الحاج، 1898/ 1974م رائد الحركة الوطنية الجزائرية، تر: صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص41.

[3]- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص37.

[4]- رشيد مياد، إسهامات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية، وزارة الثقافة، 2013، ص46.

[5]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، المغرب، ط6، 2003، ص14.

[6]- محمد قنانش ومحفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي 1926/ 1937، المرجع السابق، ص40.

القوى ضد العدو المشترك ونادت بسقوط الاستعمار الفرنسي وباستقلال شمال إفريقيا، وكان من أهم شعارات النجم التي تتردد في تجمعاته وعرائضه وتختم بها مطالبه ونداءاته شعار عاش استقلال شمال إفريقيا، عاشت شمال إفريقيا حرة[1]، وضم الحزب العمال التونسيين والمراكشيين وتركز معظم نشاط هذه الحركة في بدايتها بين العمال المغاربة الذين يشتغلون بالمنطقة الباريسية قصد الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية للمسلمين المغاربة وبلغ أعضاء الجمعية 4000 عضو في سنة 1929، واستخدمت المنشورات والصحف وقدمت المحاضرات واحتفظت بالطابع العمالي الثوري في نضالها، ولما انعقد مؤتمر بروكسل بين 10 و15 فبراير 1927م، اغتنمت جمعية النجم هذه الفرصة وحضر وفدها المؤتمر، وبهذه المناسبة أقامت الجمعية تجمعا شعبيا عرض فيه ممثلوها ما قاموا به خلال هذا المؤتمر، وجاء على لسان مصالي الحاج[2]: "إننا قد عرّفنا الرأي العام العالمي ببرنامج الاستقلال السياسي وبوحدة شمال إفريقيا"، ثم أدرجت هذه العبارة في القوانين الأساسية تنص على: "أن من أهداف الجمعية الأساسية تنظيم الكفاح من أجل استقلال بلدان إفريقيا الشمالية الثلاثة"[3]، وحضور النجم في هذا المؤتمر إنما يدل على أن له بعدا مغاربيا، وله هدفان[4]:

1- الاستقلال الكامل للمغرب العربي.

2- الدفاع عن مصالح عمال المغرب العربي بفرنسا.

وبهذا يعتبر النجم أول تنظيم طالب باستقلال الجزائر سنة 1927[5].

---

[1]- خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956م، وزارة الثقافة، 2008، ص416.

[2]- مصالي الحاج بن أحمد (1898-1974): ولد بتلمسان في 1918، سافر إلى فرنسا في 1923، واشتغل في مهن حرة، في 1926 تولى عضوية نجم شمال إفريقيا، بعد حل النجم، أسس حزب الشعب الجزائري في مارس 1937، أدخل السجن عدة مرات، وفي فيفري 1952 نفي إلى فرنسا، بقي بها إلى غاية وفاته. أخذ عن خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، المرجع السابق، ص50.

[3]- شترة، المرجع نفسه، ص418.

[4]- معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص28.

[5]- غي برفيلي، النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962م، تر: حاج مسعود، بكلي بلعربي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص448.

وكان للنجم مجموعة من الجرائد أولها جريدة الإقدام الباريسي، ثم تم تعويضها بجريدة إقدام الشمال الإفريقي، دعت في أحد أعدادها إلى استقلال البلدان المغاربية الثلاثة قائلة: "أن استقلال بلد من هذه البلدان لا يتم إلا بمؤازرة البلدين الآخرين له... فمن الواجب إذن توحيد جهود حركات استقلال البلدان الثلاث"، كما صدرت الإقدام للمرة الثالثة بعنوان إقدام نجم الشمال الإفريقي ما بين ديسمبر 1927 وجويلية 1928، وكانت تسحب حوالي 3000 نسخة تتوزع على المغاربة في فرنسا وبلدان المغرب العربي[1]، والملاحظ أنه مع بداية 1927 بدأ المراكشيون والتونسيون ينسحبون من النجم بدعوى أن قضيتهم لا يمكن ربطها بالقضية الجزائرية لما بينهم من إختلاف فقضية المغرب أو تونس مرتبطة بالحماية، أما الجزائر فاعتبرتها فرنسا قطعة من أراضيها[2]، وأمام الانتشار الواسع الذي لقيه النجم داخل الأوساط العمالية والمثقفين المغاربة جعل السلطات الفرنسية تشدد الرقابة عليه، ومنعته من ممارسة نشاطه داخل أقطار المغرب العربي في حين سمحت له بالنشاط المحدود في فرنسا وغيرها من البلاد الأوروبية حتى تسهل عملية مراقبته، وفي سنة 1937 أصدرت الإدارة الفرنسية قرارا بحل الحزب، وقد أثار هذا القرار موجة من الاحتجاج والاستنكار من طرف جهات مختلفة، ففي المؤتمر الذي عقده الدستور التونسي الجديد عام 1937، عبر الحبيب بورقيبة الكاتب العام للحزب في باريس لمصالي الحاج عن تضامنه مع حزبه ومع القضية الجزائرية[3].

حزب الشعب الجزائري:

قرر مصالي الحاج إنشاء حزبه الجديد، وهو حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937[4]، وقد ولد هذا الحزب في ظروف عصيبة، استمد نظامه من حزبي الدستور التونسي والحزب الوطني المراكشي، وورث خلايا وأنصار نجم الشمال الإفريقي[5]، والملاحظ أن حزب الشعب بقي محافظا على

[1]- خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، المرجع السابق، ص419.

[2]- معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، المرجع السابق، ص30.

[3]- العايب، المرجع نفسه، ص31.

[4]- شترة، المرجع السابق، ص56.

[5]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المصدر السابق، ص26.

نفس الأهداف والمبادئ التي كان قد وضعها النجم من قبل فظل متمسكا بتوجهاته المغاربية، مناديا بالاستقلال التام للمغرب العربي[1]، وكان لرئيسه اتصال كبير بإخوانه في مراكش وتونس، حيث طالب بتحقيق الشخصية المغاربية العربية الإسلامية، واغتنم الحزب دعوة الحزب الدستوري الحر إلى إضراب عام فأعلن تضامنه مع الشعب التونسي في جريدة الأمة التابعة له بتوجيه نداء جاء فيه: "أيها التجار، أيها الصناع، أيها العمال استجيبوا كلكم في كتلة واحدة لندائنا، فالإمبريالية الفرنسية بدأت تلعب بورقتها الأخيرة، إننا في بداية الكفاح الذي لا يعرف المهادنة معها، أسّسوا جبهة للكفاح التي يجب أن تجمع بين تونس والجزائر والمغرب الأقصى"[2]، كما عبر الحزب عن بعده الوحدوي في مقال آخر بنفس الجريدة قائلا: "إن الجزائر ليست ملحقة بفرنسا بأي شعور إن لم يكن شعور الكراهية التي بعثها في قلوبنا مائة سنة من الاستعمار، وباسم الجمهورية الفرنسية يعاني 30 مليون من الكائنات البشرية عبودية منحطة، إنّ وطننا هو المغرب العربي ونحن مخلصون له حتى الموت، وإذا كانت إرادتنا في العيش أحرارا تعد معاداة لفرنسا فنحن معادون لفرنسا، وسنكون كذلك للأبد"[3]، وفي المقابل قامت الفرنسية بمقابله هذا الحزب بكل ما في استطاعتها من استنكار وغضب، وفي نفس السنة اعتقل الزعيم مصالي ونخبة من أنصاره، وحكم عليهم بالسجن سنتين بدعوى أنهم عاودوا تأسيس جمعية النجم المنحلة باسم حزب الشعب، وأنهم يقاومون السيادة الفرنسية في الجزائر، ويعملون لصالح الوحدة العربية[4].

جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين:

تعود أصول هذه الجمعية إلى المحاولات التي قام بها الشباب الجزائري والتونسي من أجل إنشاء جبهة تحرير سياسية واحدة في المغرب العربي حيث ظهرت كتنظيم طلابي بجامعة الجزائر في شهر

[1]- العايب، المرجع السابق، ص325.

[2]- شترة، المرجع السابق، ص428.

[3]- العايب، المرجع السابق، ص32.

[4]- الفاسي، المصدر السابق، ص26.

مارس 1919[1] تحت اسم "ودادية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا"، وكانت تضم طلابا يدرسون في هذه الجامعة الخاضعة لنظام الجامعات الفرنسية[2]، ثم تغيرت تسميتها واستبدلت كلمة "ودادية" بكلمة "جمعية"، وهكذا تأسست جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في شهر ديسمبر في باريس، وقد ضمت هذه الجمعية جمعا غفيرا من الطلبة الجزائريين بفرنسا خاصة طلبة جامعة باريس وضواحيها[3]، وقد صرحت الجمعية بأنها جمعية طلابية تهدف إلى توحيد طلبة شمال إفريقيا والدفاع عنهم ماديا ومعنويا، كما تهدف إلى تأسيس ناد ومكتبة، وإصدار مجلة باللسان العربي والفرنسي، والقيام باجتماعات تنظيمية، كما تسعى إلى تشجيع شبان المغرب العربي على استكمال دراستهم بفرنسا، وتسهيل إقامتهم بمنح وإعانات وتأسيس مأوى لإسكان الطلبة واستقبالهم في باريس، وذلك يوحي بأن الجمعية لم تكن جمعية سياسية، وقد عقدت هذه المنظمة الطلابية عدة مؤتمرات بدءا بالمؤتمر التأسيسي الطلابي لدول المغرب العربي بقصر التعاون بباريس سنة 1930، حضره نخبة من الزعماء المغاربة أمثال فرحات عباس وعلال الفاسي وكذا صالح بن يوسف، ونجد أيضا من أهم مؤتمراتها مؤتمر تونس في أكتوبر 1934 الذي حضره ممثلون من مختلف أرجاء المغرب العربي، والمؤتمر الخامس الذي انعقد في مدينة تلمسان بالجزائر في شهر سبتمبر 1935 والذي أولى اهتمامه لضرورة توحيد البرامج التربوية، توحيدا من شأنه أن يبعث الشعور بالوحدة القومية في المغرب العربي التي ترتكز على عقلية موحدة ودين موحد وشعور مشترك[4].

لجنة تحرير المغرب العربي: تأسست لجنة تحرير المغرب على يد عبد الكريم الخطابي في 5 جانفي 1948 في القاهرة، وأعلن من ميثاقها في معظم الصحف المصرية[5]، وقد صرح مؤسسها في النداء

---

[1]- العايب، المرجع السابق، ص43.

[2]- أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص95.

[3]- أحمد مريوش، المرجع نفسه، ص102.

[4]- العايب، المرجع السابق، ص45.

[5]- العايب، المرجع نفسه، ص51.

الأول الذي بموجبه أعلن تأسيس اللجنة قائلا: "فاتفقت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب... على تكوين لجنة تحرير المغرب العربي من جميع الأحزاب الاستقلالية في كل من تونس والجزائر ومراكش وعلى أساس الاتفاق التالي:[1]

1- المغرب العربي بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام يسير في حياته المستقبلية.
2- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب).
3- الأحزاب المنظمة للجنة إن تدخل في مفاوضات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والإسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحلها أول بأول.
4- حصول أي قطر من الأقطار الثلاثة لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.

تم المصادقة على ميثاق الجنة من طرف ممثلي الأحزاب المغاربية الموجودين بالقاهرة، وأسند للأمير عبد الكريم الخطابي الرئاسة الدائمة للجنة والتي كانت لها فروع مختلفة في البلدان العربية كلبنان وسوريا، وقد آمنت اللجنة منذ انطلاقتها بأسلوب الكفاح المسلح طريقا وحيدا لانتزاع الحقوق الوطنية والمغاربية والعربية[2].

بيان أول نوفمبر: تزامن تدويل القضية الجزائرية مع ظهور الحركة التحريرية في العالم، خاصة في العالم العربي والعالم الآفروآسيوي، وأصبح التيار التحرري ينتظم وينظم نفسه على أساس وحدوية المصير، هذا ما أدركه البيان النوفمبري جاعلا من القضية الوطنية الجزائرية جزءا لا يتجزأ من هذه الحركة حتى يسمع صوت الجزائر في المحافل الدولية خاصة في منظومة الأمم المتحدة، وكان الفضاء العربي الإسلامي مجالا للثورة الجزائرية، فتعريف الكفاح الجزائري كان يعتمد أساسا على المناخ التضامني

[1]- رضا ميموني، دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2011-2012م، ص49.
[2]- رضا ميموني، المرجع نفسه، ص49.

المطلق حيث أصبح كل عربي مناضلا رافعا لشعارات الثورة عبر المناطق العالمية[1]، ومن الأهداف الخارجية لبيان أول نوفمبر تحقيق وحدة شمال إفريقيا داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي[2]، ولابد لهذا المبدأ أن يتجسد ميدانيا بجعل الأقطار المجاورة القواعد الخلفية الطبيعية للثورة الجزائرية، مهما اختلفت أوضاع كل بلد، وهنا يكمن الدعم الطبيعي الذي ينادي به البيان، والذي برهن على دافعية قل ما عرف مثلها في الحركات التحررية فلم يناد بالوحدة الهيكلية والمؤسساتية والبنيوية لأنه أدرك أن الأوضاع مختلفة جدا، فمعركة الأشقاء كانت مختلفة مقارنة بأوضاع الجزائر لأن الشعب الذي فقد كل شيء ويصمم أن يسترجع كل شيء، فينطلق من العدم وبالتالي لا يتعلق الأمر باتخاذ موقف موحد بقدر ما يتعلق بوعي المصير الواحد أمام الإشكال الاستعماري، وحتمية تصفيته حتى يبتعد شبح الانقسام، وتفشل سياسة فرق-تسد، وباعتماد هذا المبدأ خلق البيان مرجعية تضامنية أعطت للتصور الوحدوي الروحي والثقافي المصيري دفعا جديدا، وأصبحت الشعوب العربية والإسلامية ترفع لواء وصوت الثورة الجزائرية متيقنة أن المصير واحد بحكم القواسم المشتركة وبحكم أن العدو واحد[3].

[1]- محمد جغابة، بيان أول نوفمبر، دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص70.

[2]- بيان أول نوفمبر 1954.

[3]- محمد جغابة، بيان أول نوفمبر، دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، المصدر السابق، ص73.

الفصل الأول: الدعم السياسي

المبحث الأول: مؤتمر باندونغ

المبحث الثاني: مؤتمر طنجة المغاربي

المبحث الثالث: ندوة المهدية

المبحث الرابع: الوساطة التونسية والعمل الدبلوماسي

المبحث الأول: مؤتمر باندونغ

انعقد أول مؤتمر إفريقي آسيوي في باندونغ بإندونيسيا في الفترة ما بين 18 إلى 24 أفريل 1955[1]، ويعتبر أول ملتقى جهوي تحضره الجزائر المكافحة إلى جانب الدول الإفريقية-الآسيوية، والذي كان هدفه تكريس التعارف، ومن ثم التعاون بين هذه الدول من جهة والعمل المشترك لتحرير ما بقي من البلدان الإفريقية والآسيوية التي لا زالت خاضعة للسيادة الأجنبية من جهة أخرى، وقد مثل الجزائر وفد ملاحظ يتكون من[2] حسين آيت أحمد ومحمد يزيد[3] ضمن وفد مغاربي برئاسة صالح بن يوسف الأمين العام لحزب الدستور الجديد، وقد تقدم وفد المغرب العربي إلى المؤتمر بمذكرة موحدة حول قضايا الأقطار الثلاثة، مع إضافة ملحق خاص بالجزائر، وتطرح المذكرة موضوع الجزائر من زاوية:[4]

1- مساندة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

2- عرض المشكلة الجزائرية على الأمم المتحدة.

وقد مثل المؤتمر أول تظاهرة دولية رسمية تعتبر المشكلة الجزائرية قضية تصفية استعمار، أسوة بالقضيتين التونسية والمغربية وليست مسألة داخلية فرنسية[5]، وقد سلكت جبهة التحرير الوطني من خلال وفدها في باندونغ مسلك تدويل قضية الجزائر في الإطار العربي والإسلامي كمرحلة أولى، ثم الإطار الإفريقي الآسيوي كمرحلة ثانية، ولكون الوفود المشاركة تضم نسبة كبيرة من دول العالم

---

[1]- أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958م، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص78.

[2]- عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص108.

[3]- أمحمد يزيد: من مواليد البليدة 1923، التحق بحزب الشعب الجزائري في 1943، مناضل في صفوف الحركة الطلابية بفرنسا مع اتحاد الطلبة المسلمين الشمال الإفريقي، مسؤول وزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة 1958-1962م، تقلد مناصب سامية بعد الاستقلال. أخذ عن سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961م، ص138.

[4]- محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص297.

[5]- محمد عباس، المصدر نفسه، ص246.

الثالث، فقد لعبت دورا كبيرا في تضافر جهود ممثلي المغرب العربي، وبمساعدة منها على نشر فكرة التضامن والتآخي مع الثورة الجزائرية على المستوى الإفريقي والآسيوي، وذلك بعد بضعة أشهر من اندلاعها، ومن خلال الدعم الأفروآسيوي افتكت القضية الجزائرية من المؤتمرين ورقة ضغط لصالحها، حيث صادق هذا المؤتمر التاريخي الذي ناصر حق الشعوب في تقرير مصيرها على بيان جاء فيه: "نظرا للحالة غير المستقرة في بلاد الشمال إفريقيا والتي هي نتيجة عدم الاعتراف لسكان هذا الشمال الإفريقي بحقهم في شأن تقرير مصيرهم فالمؤتمر الإفريقي الآسيوي يعلن تأييد شعوب الجزائر والمغرب وتونس للإحراز على حقهم في تقرير مصيرهم والتمتع بالاستقلال، والمؤتمر يلح على الحكومة الفرنسية لكي تجد بسرعة حلا سلميا لهذا المشكل"[1]، وبفضل المساعدة المعنوية التي أبدتها الدول الأفرآسيوية للقضية الجزائرية في المؤتمر، استطاعت هذه الأخيرة أن تصل إلى مبتغاها من خلال استجابة هذا المؤتمر لطلب الوفد الجزائري حيث تم تسجيل ملاحظة عن المغرب العربي جاء فيها ما يلي: "إن هناك تنكرا في شمال إفريقيا لحقوق الشعوب في التدريس بلغتها الخاصة وطبقا لثقافتها"، ومن جهة أخرى طالب المؤتمرون الحكومة الاستعمارية الفرنسية بالبحث الحثيث قصد التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لجميع قضايا المغرب العربي دون تماطل[2].

لقد مكن ممثلو الكتلة الأفروآسيوية الوفد الجزائري في هذا المؤتمر، وبفضل نشاطه الحيوي ومساعدة الوفود العربية له، من شرح القضية الجزائرية وخلفيات الصراع بين الجزائر والاستعمار الفرنسي، أمام الوفود المشاركة من إفريقيا وآسيا ووجدوا لدى أغلبية الدول خاصة الإفريقية المستقلة ومسلمي آسيا تفهما كبيرا واستعدادا كاملا لدعم القضية الجزائرية[3]، وقد ساهمت هذه الدول في تشكيل مكاتب خاصة لجبهة التحرير الوطني في هذه الدول تقوم بالدعاية للثورة بدءا من أندونيسيا، التي احتضنت مؤتمر باندونغ حيث سارعت إلى إعلان تضامنها مع كفاح الشعب الجزائري وضم

[1]- مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، ط1، 2009، ص196.

[2]- مريم الصغير، المرجع نفسه، ص197.

[3]- الصغير، نفسه، ص198.

صوتها لصالح قضيته العادلة في هيئة الأمم المتحدة[1]، وبذلك توّجت هذه المجهودات والطرق الدبلوماسية المنتهجة بنتائج إيجابية دعمت موقف القضية الجزائرية دوليا، حيث تقدمت 14 دولة إفريقية وآسيوية في عام 1955 بطلب للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة في جويلية 1955، تضمن إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها، على أساس مبدأ حق تقرير مصير الشعوب، وقد أظهر أول مؤتمر للكتلة الأفروآسيوية الموقف التضامني والمساندة القوية والدور الريادي الذي لعبته وفود الدول المشاركة في دعم القضية الجزائرية، حيث اعترف كل المؤتمرين بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري[2]، وبالتالي حققت القضية الجزائرية انتصارا كبيرا في المؤتمر حيث ارتفعت الأصوات المدافعة عنها، مؤكدة على مساندتها المطلقة للمذكرة التي قدمها وفد جبهة التحرير الوطني، وقد عبّر البيان الختامي الذي صادقت عليه الدول المشاركة بالإجماع عن تأييدها لحقوق الشعب الجزائري وكذا كلا من المغرب الأقصى وتونس في تقرير المصير والحق في نيل الاستقلال، هذا الانتصار السياسي والدبلوماسي لقضية الجزائرية على المستوى الدولي رفع من معنويات مجاهدي الثورة داخليا وترجم على الفور ميدانيا من خلال هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، التي كان لها صدى كبير في الخارج، فكانت الهجومات في حد ذاتها تهدف إلى إخراج الحرب من محيطها الفرنسي إلى محيطها العالمي والدولي والإفريقي دليلا قاطعا على قوة الثورة التحريرية ومسعاها في تحقيق استقلالها الذي طالبت به في مؤتمر باندونغ لتثبت للعالم شرعية الشعب في مطالبه المصيرية[3].

لم تكن حيثيات مؤتمر باندونغ ولا الدول المشاركة فيه، ولا حتى مقرراته ونتائجه غائبة عن فرنسا وحلفائها خاصة بعد مشاركة الوفد الجزائري في أول محفل دولي له، لذا خشيت السلطات الاستعمارية الفرنسية أن يكون لمؤتمر باندونغ صدى عالميا من شأنه أن يعرف بالقضية الجزائرية وهو

[1]- سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص151.

[2]- مريم الصغير، المرجع السابق، ص199.

[3]- الصغير، نفسه، ص200.

ما لم تكن ترضاه، خاصة بعد أن أثير فيه وبشكل واضح موضوع مناهضة الاستعمار، وبعد أن أخذت القضية الجزائرية قسطها الوافر من المناقشات بل حتى بالنسبة لمقرراته، ومن جهة أخرى كانت تخشى من توسيع جبهة الكفاح المسلح من خلال تعبئة كل فئات المجتمع الجزائري بعد انتشار خبر هذا الانتصار الذي تحقق بعيدا عن الجزائر، وكان للسلطات الفرنسية رد فعل سريع، بحيث قامت بعمليات اعتقال واسعة في صفوف الوطنيين من السكان، والهدف منها تقزيم هذا الانتصار الدبلوماسي ومحاولة إفراغه داخل الجزائر من محتواه الإيجابي ومحاولة منها أن تثبت بدورها أنها سيدة الموقف، وأن القضية الجزائرية ليست قضية بل هي مشكل فرنسي داخلي، لكنها لم تفلح في مسعاها بل زاد الثورة قوة، وهذا الانتصار جسد المؤتمر عدالة القضية الجزائرية وتأييد كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، ومن جهة أخرى أثبت هذا الأخير إرادة الشعوب في النضال من أجل حريتها واستقلالها[1].

[1]- مريم الصغير، المرجع السابق، 202.

المبحث الثاني: مؤتمر طنجة المغاربي

انعقد مؤتمر طنجة ما بين 27 ماي إلى 30 أفريل 1958 بمدينة طنجة[1] المغربية، والذي مثلته الأحزاب والقيادات الرئيسية في البلدان المغاربية الثلاثة (جبهة التحرير الوطني، حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي)، ويعد حدثا هاما في تاريخ الثورة الجزائرية ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي، فقد أقرت خلاله الأحزاب المغاربية الرئيسية خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغاربية، وقد اجتمعت مجموعة من الظروف أدت إلى انعقاد هذا المؤتمر نذكر منها:

- الهجمة الفرنسية الشرسة على الجزائر وإفلاس السياسة الفرنسية في علاج مشكلها.

- الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود وعلى التراب التونسي والمغربي عام 1958 وكانت حادثة ساقية سيدي يوسف إحدى فصولها، هذه الاعتداءات التي كان الهدف منها هو زرع الخوف والرعب في أوساط التونسيين والمراكشيين المتضامنين مع الثورة الجزائرية، تمهيدا لإقامة الأسلاك الشائكة لتهجير سكان الحدود بشكل قصري من أجل عزل الثورة الجزائرية[2].

وبعد شهر من الاتصالات والمحادثات بين الأحزاب الثلاثة تم الاتفاق على عقد المؤتمر الثلاثي بمدينة طنجة وحدد تاريخ انعقاده بشهر أفريل 1958، وبعد الاتفاق على تحديد التاريخ والمكان أصدر ممثلو حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي الجديد بلاغا مشتركا جاء فيه ما يلي: "أن ممثلو الحزبين نظروا في إبراز وحدة المغرب العربي من طور الفكرة النظرية إلى الطور الواقعي

---

[1]- **طنجة**: مدينة مغربية تقع في أقصى الشمال العربي للمملكة المغربية، وهي نقطة وصل بين المملكة وأوروبا الغربية، كانت خلال القرن 18 عاصمة المغرب الدبلوماسية، كان يقيم فيها ممثلو الدول الأجنبية، أول اعتراف رسمي يضع ميناء طنجة الخاص كمدينة دولية جاء في معاهدة بين فرنسا واسبانيا سنة 1902 إذ أعلنت الدولتان على قبول حياد المدينة نهائيا، وظلّت إلى العقد السادس من القرن 20 موطنا لكثير من الحريات السياسية، استرد المغرب طنجة عام 1957م. أخذ عن سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960- 1961، ص129.

[2]- عبد الله المقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص383.

التطبيقي وسجلوا وحدة نظرهم في المشاكل القائمة بالشمال الإفريقي وعلى رأسهما ضرورة استقلال الجزائر"[1]، وانطلقت أشغال المؤتمر يوم 27 أفريل 1958، واستمرت إلى 30 أفريل 1958 طيلة أربعة أيام بقصر الماريشان الملكي بمدينة طنجة المغربية تحت رئاسة علال الفاسي[2]، وبلغ عدد أعضاء الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمر 19 عضوا و قائمة الوفود جاءت على النحو التالي[3]:

1- **الوفد الجزائري**: ويتشكل من:

- عبد الحفيظ بوصوف.
- عبد الحميد مهري[4].
- فرحات عباس.
- أحمد فرنسيس.
- أحمد بو منجل.
- مولود قايد.

2- **الوفد التونسي**: ويتشكل من:

- الباهي الأدغم.
- الطيب المهيري.

---

[1]- العايب، المرجع السابق، ص136.

[2]- علال الفاسي (1910-1974): ولد في جانفي 1910 بفاس، التحق بجامع القرويين، شارك في تأسيس لجنة العمل المراكشية، في 1973 تم توقيفه من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، نفي إلى الغابون بقي بها مدة 9 سنوات، عاد منها سنة 1946، عُيّن على رأس حزب الاستقلال سنة 1956، وفي جوان 1961 عُيّن وزيرا الشؤون الإسلامية، بقي في هذا المنصب إلى غاية استقلاله منه عام 1963، توفي في 13 ماي 1974 أخد عن سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961م، المرجع السابق، ص 133.

[3]- العايب، المرجع السابق، ص 163.

[4]- عبد الحميد مهري: ولد بالخروب في 03 أفريل 1926، التحق بتونس سنة 1948، انخرط في نضال حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وعُيّن ممثلا لها بسوريا ولبنان 1955-1956، عُيّن عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلف بالشؤون الاجتماعية في 1957، بعد الاستقلال تقلد مناصب عليا في البلاد، أخذ عن عبد الله المقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص 506.

- عبدالله فرحات.
- أحمد التليلي.
- علي البلهوان[1].
- عبد المجيد شاكر.

3- وفد المغرب الأقصى: ويتشكل من:

- علال الفاسي.
- المهدي بن بركة.
- عبد الرحيم بو عبيد.
- أحمد بلا فريج.
- المحجوب بن الصديق.
- الفقيه البصري.
- أبو بكر القادري.

افتتحت جلسات المؤتمر العلنية بقصر الماريشان على الساعة الخامسة والنصف مساءا، وقد ألقى ممثلو الوفود المشاركة خطبة الافتتاح، فألقى خطاب الوفد المغربي السيد أحمد بلافريج، وألقى خطاب الوفد الجزائري السيد عبدالحميد مهري، وألقى خطاب الوفد التونسي السيد الباهي الأدغم[2]، وقد ركزت الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود على حتمية التضامن مع الجزائر في كفاحها التحرري وإشادة وحدة المغرب العربي وشدد رئيس وفد جبهة التحرير الوطني على التأكيد أن "تحرير المغرب

[1]- علي البلهوان (1909-1958): ولد في 13 أفريل 1909 بتونس، درس بكلية الآداب بباريس ابتداء من 1932، شارك في نشاط جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، انخرط في منظمة نجم شمال إفريقيا، انضم إلى حزب الدستور التونسي الجديد عام 1936، أعتقل عام 1938، من أعضاء الوفد التونسي في منظمة الأمم المتحدة، توفي يوم 10 ماي 1958. أخذ عن معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، المرجع السابق، ص62.

[2]- العايب، المرجع نفسه، ص139.

العربي وتحقيق وحدته هي مثلنا السامية"، وقد عكس جدول أعمال المؤتمر محاور اهتمام القيادات المغاربية حيث أعلن المؤتمرون عن قرارات تاريخية هامة تندرج ضمن ثلاث محاور رئيسية وهي:[1]

1- دعم ثورة الجزائر:

لقد أخذت هذه المسألة النصيب الأوفر من المناقشات باعتبارها قضية المغرب العربي الأساسية، واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب مواقف دعم ومساندة لكفاحها، فأعلن المؤتمر مبدأ حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال وهو الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري، وأقر المؤتمر أن تقدم الأحزاب السياسية كامل مساندتها وتأييدها شعبا وحكومة للشعب الجزائري المكافح، كما أوصى المؤتمر بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس، وذلك تلبية لرغبة الشعب الجزائري وتجسيد وجود الأمة والنهاية الرسمية للسيادة الفرنسية في الجزائر[2].

2- التنديد بالموقف الغربي وتصفية بقايا الاستعمار:

نظرا للإعانة التي تتلقاها فرنسا من الحلف الأطلسي والدول الغربية استنكر المؤتمرون في هذا الموقف وطالبوا بوضع حد لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي[3]، ونظرا لما تقوم به القوات الأجنبية المتواجدة في تونس والمغرب من انتهاك للسيادة ومشاركة في حرب الجزائر، وذلك باستمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابها واستخدامه كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري، وقد قدّمت جبهة التحرير الوطني للمؤتمرين خرائط مفصلة عن مواقع القواعد الفرنسية العاملة في تونس والمغرب، موضحة عملها المنسق مع الجيوش الفرنسية في الجزائر، وسلبيات ذلك على نشاط المجاهدين الجزائريين، ولقيت جبهة التحرير الوطني تجاوبا مع مطالبها.

3- وحدة المغرب العربي:

أكد المؤتمر على توحيد مصير شعوب المغرب العربي في إطار مؤسسات مشتركة، واعتبر الشكل الفيدرالي أكثر ملاءمة لواقع البلدان المشاركة ومن أجل ذلك اقترح المؤتمر أن يشكل مجلس استشاري

[1]- عبد الله المقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص388.

[2]- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المصدر السابق، ص255.

[3]- جريدة المجاهد، العدد 23، 7 ماي 1958، ص16.

للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية على أن تكون مهمته دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية، كما أوصى المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحلين لأقطار الثلاثة، وقرر المؤتمر كذلك إنشاء أمانة دائمة للمؤتمر تتكون من ستة أعضاء، عضوين عن كل طرف، على أن يكون لهذه الأمانة مكتبين أحدهما بالرباط والآخر بتونس، وأن تجتمع دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب، وفي إطار توحيد السياسات الخارجية والدفاع أوصى المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية، وفي هذا السياق علقت جريدة المجاهد الجزائرية: "إن مؤتمر طنجة أعلى عن حق الشعب الجزائري الذي لا يرقى إليه الشك في السيادة والاستقلال وذلك كشرط أساسي لإنهاء النزاع الجزائري الفرنسي"[1]، وبالرغم من أهمية قرارات المؤتمر إلا أن الظروف المحلية والدولية المستجدة وقفت حائلا أمام تزكية الحكومات المغاربية لتلك القرارات الهامة عدا ما يتعلق منها بالتضامن مع الكفاح الجزائري، فقد كانت حوادث الانقلاب العسكري الفرنسي بالجزائر في 13 ماي 1958 ومجيء الجنرال ديغول إلى الحكم بفرنسا أهم تحول عقب مؤتمر طنجة كان له تأثيره على سلطتي البلدين تونس والمغرب[2]، فأعاد النظر في مصيره المحميتين السابقتين وكان يهدف إلى تحطيم مشروع طنجة وعزل الجزائر عن محيطها المغاربي، كما استعمل سياسة الإغراء والتعاون الاقتصادي وبدا للحكومة التونسية إمكانية التعاون مع فرنسا[3]، كما بادر الجنرال ديغول إلى طمأنة تونس والمغرب بإعلانه احترام استقلالهما، وذلك بهدف دفع نظام البلدين للارتياح بشأن مكاسبهما والتزام الحياد وعدم تجسيد قرارات مؤتمر طنجة، ولم يكتف عند هذا، بل سعى لزرع الخلاف بين تونس والمغرب ومنع تفاهمهما على خطة مشتركة وقد لوح ديغول بمشروع استثمار صحراء الجزائر ولإنجاح مشروع استغلال البترول الجزائري الذي تعيقه عدة مصاعب لجأت فرنسا إلى مفاوضة الحكومات المغاربية

[1]- حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص437.

[2]- عبدالله المقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص94.

[3]- المقلاتي، المرجع نفسه، ص 95.

بشأن المساهمة في استثمار البترول والقبول بمرور أنابيب البترول عبر أراضيها، وأمام رفض الحكومة الليبية مرور بترول إيجلي عبر أراضيها لجأت فرنسا إلى إغراء الحكومة التونسية بقبول العرض وكانت تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية على المستوى المغاربي والدولي، وخلق الخلاف بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني من شأنه أن يقضي على قرارات طنجة

وهكذا نجحت الإغراءات الفرنسية في استمالة المسؤولين التونسيين والمغاربيين خاصة وأن مشروع استثمار الصحراء يخدم مطالبهم القطرية في تعديل الحدود مستقبلا، إذ أصبح الحديث عن مجموعة فرنسية شمال إفريقية للتعاون يزاحم مشروع وحدة المغرب العربي وطال مجال الإغراء مسالة جلاء القوات الفرنسية الجزئي عن تونس والمغرب، وإن كانت مجرد تظاهرة شكلية إلا أنها أرضت بعض المطامح القطرية[1].

[1]- عبدالله المقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص395.

المبحث الثالث: ندوة المهدية

لقد مهدت تونس الأرضية لنشاط الجزائريين على أراضيها وفتحت أوسع المجالات لهم من خلال مشاركتهم في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية رافعين صوت القضية الجزائرية رغم المضايقات الفرنسية، ففي 17 جوان 1958 دعت تونس إلى عقد مؤتمر مغاربي بمدينة المهدية[1]، وجاء ذلك تطبيقا لتوصيات مؤتمر طنجة المراكشي أفريل 1958، حيث التقى ممثلوا المغرب وتونس والجزائر في مدينة المهدية بتونس في الفترة الممتدة من 17 إلى 20 جوان 1958[2]، وفيم يخص الوفود المشاركة فهم كالآتي[3]:

1- وفد لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائرية:

- فرحات عباس.
- كريم بلقاسم.
- عبدالحفيظ بوصوف.

2- وفد الحكومة التونسية:

- الباهي الأدغم.
- عبدالمجيد شاكر.
- الطيب المهيري.
- أحمد التليلي.

3- وفد الحكومة المغربية:

- أحمد بلا فريج.

---

[1]- مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص139.

[2]- نبيل بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص198.

[3]- حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 440.

- عبد الكريم بوعبيد.
- عبد الكريم غلاب.
- محمد العربي العلمي.

وقد أدلى الناطق باسم جبهة التحرير الوطني الجزائرية للصحافة عن جدول أعمال يحتوي على النقاط التالية:

1- بحث المشاكل التونسية والمغربية والجزائرية على ضوء الحوادث الأخيرة التي جرت في فرنسا، والتي أدت إلى سقوط الجمهورية الرابعة الفرنسية بالانقلاب الذي قام به الجيش الفرنسي بالجزائر يوم 13 ماي 1958 الذي جاء بشارل ديغول إلى سدة الحكم.

2- بحث كيفية تطبيق القرارات المتخذة في ندوة طنجة بشأن إنشاء المجلس الاستشاري للوحدة في شمال إفريقيا يتكون من ثلاثين عضوا.

3- تشكيل الحكومة الجزائرية الحرة، وبذلك تصبح الفرصة سانحة للتنسيق بين الحكومة التونسية والمغربية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية حول الإعداد للمفاوضات المقبلة مع فرنسا[1].

4- بحث الوضعية الراهنة للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب.

5- جلاء القوات الفرنسية من تونس والمغرب[2].

وأولى المؤتمر العناية بحث الوسائل الكفيلة لمضاعفة وتنسيق الجهود في الميدان الدبلوماسي بالنسبة إلى تونس والمغرب في خضم تحرير الجزائر وتأييد القضية الجزائرية وحمل فرنسا على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية وتقرير المصير وإنهاء القتال بالجزائر، وكذا بحث السياسة المسماة بسياسة الاندماج التي قررتها حوادث 13 ماي 1958، واعتبر المؤتمر أن في انتهاج هذه السياسة تراجعا في المواقف السياسية المقدمة من طرف الحكومات السابقة، ويرى أن هذه السياسة لا يمكن أن تؤدي إلا لمضاعفة الحرب ضد شعب أبى إلا أن يعقد العزم على العيش في كنف الحرية والسلم،

[1]- جنيدي خليفة، حوار حول الثورة الجزائرية، موفم النشر والتوزيع، الجزائر، ج2، 2009، ص230.

[2]- حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص439.

لذلك فإن المؤتمر رفض كل خطة هادفة إلى الإدماج، وبقي متمسكا بمبادئ ومقررات مؤتمر طنجة معلنا حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال وهو الشرط الوحيد لتسوية النزاع الفرنسي الجزائري، وقرر المؤتمر القيام بعمل مشترك في الميدان الدبلوماسي للتوصل إلى حل سلمي للمشكل الجزائري وتأكيد الاستعداد للبحث عن الوسائل الكفيلة لإيجاد حل للقضية الجزائرية، وأعرب المؤتمر عن ارتياحه إلى الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة التونسية والفرنسية حول جلاء القوات الفرنسية عن البلاد التونسية، وقد علقت جريدة المجاهد الجزائرية على ندوة المهدية بالقول: "إنها جاءت لبحث تنفيذ توصيات مؤتمر طنجة وبحث وسائل التعاون السياسي والدبلوماسي لخدمة القضية الجزائرية في الخارج"[1]، وتكمن أهمية المؤتمر في مشاركة الوفد الجزائري، إلا أن اللقاء الثلاثي انتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة، خاصة قضية تشكيل المجلس الاستشاري المغاربي المحدد بثلاثين عضوا وكذلك تشكيل المكتب الدائم، حيث عينت الجزائر السيدين أحمد بومنجل، وأحمد فرنسيس، أما تونس فعينت السيدين عبد المجيد شاكر وأحمد التليلي، في حين لم يعين المغرب الأقصى ممثله، كما أن المؤتمر في حد ذاته لم يتطرق إلى مساعدة الثورة الجزائرية[2].

وقد توّج المؤتمر بالفشل نتيجة امضاء تونس اتفاقية مع شركة فرنسية لمد أنابيب النفط الجزائري عبر أراضيها بتاريخ 30 جوان 1958 وهو العرض الذي طرح على ليبيا في باريس ورفضته جملة وتفصيلا، وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية قد فاتحت الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في القضية قبل أسبوع من امضاء الاتفاقية لكنها لم تحصل على نتيجة إيجابية، وأمام عجز الرئيس التونسي تحت الضغوطات الفرنسية، سارعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القيام بمحاولات قصد تعطيل هذه الاتفاقية المشؤومة، من خلال الوساطات التي قامت بها مع أطراف عربية فاعلة، إلا أن السلطات الاستعمارية الفرنسية تمكنت من الضغط على الحكومة التونسية وإرغامها على إمضاء الاتفاقية التي حققت ما يلي:

[1]- حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص ص 441،442.

[2]- مريم الصغير، المرجع السابق، ص141.

1- ضرب التضامن المغربي في الصميم وتحقيق انتصار سياسي داخل منطقة المغرب العربي بناء على سياستها القائمة على مبدأ فرق- تسد.

2- عرقلة الكفاح المسلح داخل الأراضي الجزائرية وبالتحديد في الشرق الجزائري.

3- خلق خلاف مصيري بين الشعبين الجزائري والتونسي.

4- التركيز على استغلال منطقة إيجلي الجزائرية بتكاليف ضئيلة جدا.

ورغم الخلافات التي أحدثتها اتفاقية 30 جوان 1958 المتعلقة بحقل البترول الجزائري، والتي أثرت تأثيرا مباشرا على العلاقات الجزائرية التونسية، وانعكست سلبا على الثورة التحريرية خاصة الحدود الشرقية الجزائرية التي تعتبر إحدى أهم المنافذ الرئيسية لعبور الأسلحة إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ غضت الطرف وواصلت نضالها السياسي قصد لم شمل المغرب العربي فكان أول عمل قامت به هو إخبار الحكومة التونسية في جويلية 1958 بخبر التحضير للإعلان عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة، ليصادف ذكرى احتلال الجزائر ونظرا لأهمية تونس استراتيجيا بالنسبة للثورة التحريرية، فقد أعلن نبأ تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في كل من القاهرة وتونس، وحتى المغرب الأقصى في نفس الوقت[1]، وذلك يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة ظهرا، برئاسة فرحات عباس، ليأتي اعتراف تونس بالحكومة المؤقتة في نفس اليوم[2].

[1]- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص78.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص475.

المبحث الرابع: الوساطة التونسية والعمل الدبلوماسي

في إطار المساعي التضامنية مع الثورة الجزائرية، بذلت الحكومة التونسية في بادئ الأمر مساع سياسية لتقريب وجهات النظر بين الفرنسيين والجزائريين، فقدمت اقتراحات عديدة لحل القضية الجزائرية، وكان من بينها اقتراح تمحور حول عقد مائدة مستديرة تجمع كل من جبهة التحرير الوطني الجزائرية وفرنسا وتونس والمغرب، وقامت لجنة التنسيق والتنفيذ بدراسة هذه الاقتراحات في ندوة انعقدت بتونس من25 إلى 29 أكتوبر 1957 بمنزل خاص يقع بضواحي تونس وتم الاتفاق على أن يكون الاستقلال شرطا أساسيا وأقروا كذلك ضرورة عقد ندوة ثلاثية في القريب العاجل ولتجسيد هذه المقررات على أرض الواقع سافر بورقيبة إلى المغرب لينسق المواقف مع الملك محمد الخامس وصرح بورقيبة إثر توجهه إلى المغرب قائلا: "سنعمل خلال هذه المرحلة على وضع أسس صحيحة لوحدة شمال إفريقيا وتدعيمها بتقريب ساعة الخلاص وتحرير شقيقتنا الجزائر"، واجتمع بورقيبة في الرباط مع محمد الخامس وناقش معه خطة الوساطة وأطلعه على موقف لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية واتفقوا على إحلال التفاوض محل الحرب ودعوا الطرفين إلى الدخول في مفاوضات قصد إيجاد حل للقضية الجزائرية والاستقلال هو الحل العادل[1].

قامت الحكومة التونسية بجهد للتوسط بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية لإجراء مفاوضات مباشرة تؤدي إلى حل عادل للقضية الجزائرية يضمن السيادة والاستقلال للشعب الجزائري المناضل وقد قبلت جبهة التحرير الوطني الجزائرية الوساطة التونسية والمغربية ولكن فرنسا رفضت بحجة أن تونس والمغرب غير محايدتين[2].

[1]- حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص ص 424، 425.

[2]- اللولب، المرجع نفسه، ص429.

وأمام التجاوزات الخطيرة التي قامت بها السلطات الفرنسية خاصة بعد قيام المقاتلات الفرنسية باختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل زعماء[1] الثورة الجزائرية إلى تونس في 22 أكتوبر 1956[2]، أصبح الرئيس التونسي بورقيبة يركز على التحرك على مستوى هيئة الأمم المتحدة بهدف تدويل القضية الجزائرية، وبعد قيام الجيش الفرنسي بجريمة ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958[3] استغل بورقيبة الحدث فتقدم بشكوى لدى مجلس الأمن الدولي وتمكن خلالها من تدويل القضية الجزائرية وخلال محادثاته مع فرنسا طالب بمنح الجزائر استقلالها كشرط لتحسين العلاقات بين البلدين[4]، كما طالب بتدخل الأمم المتحدة بقواتها العسكرية في الجزائر لوضع حد للمجازر والجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين في حق الشعب الجزائري، حيث قبل بالوساطة الأمريكية البريطانية واشترط عليها معالجة المسألة الأساسية المتمثلة في الحملة العسكرية لإخماد الثورة الجزائرية[5].

وخلال زيارة بورقيبة إلى الأمم المتحدة ألقى خطابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أدان فيه الجرائم الفرنسية التي ترتكب في حق الشعب الجزائري وقدم مشروعا لإنهاء الحرب في الجزائر قائلا: "نحن نشاهد اليوم حربا طاحنة تدور رحاها في الجزائر ضد شعب أبيّ لا ذنب له سوى تعلق إرادته بالتخلص من السيطرة الأجنبية وتشاهدها أمم العالم الحر منذ ما يزيد عن سنتين في غير اكتراث وهي مجزرة فظيعة تبيد كل يوم شبابنا من الجزائر فما بال الضمير المتمدن... استطاع الصمت أمام الحرب المسلطة على الجزائر فهل يجب أن نعزي ذلك إلى التفرقة العنصرية أو الدينية؟ فالمنطق يفرض علينا أن نناهض العدوان أينما ظهرت معالمه ومهما كان مأتاه وعلى الأمم المتحدة أن تمد يدها إلى الشعوب التي مازالت تكافح لتحقيق مطامحها القومية ومن واجب الأمم المتحدة مساعدة فرنسا على الخروج

---

[1]- قادة الثورة المختطفين هم: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، ومصطفى الأشرف، أخذ عن سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص129.

[2]- نبيل بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، المرجع السابق، ص 205.

[3]- زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص53.

[4]- عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص57.

[5]- اللولب، المرجع السابق، ص ص429، 430.

من المأزق الذي تورطت فيه وتحديد صيغة علاقاتها بالشعب الجزائري والاعتراف بحقه الطبيعي في الاستقلال" وقام باقتراح يتم بمراحل:[1]

1- وقف القتال.

2- إرسال قوة بوليس دولية.

3- بعث لجنة دولية للوساطة بين الجزائر وفرنسا.

وقام السفير التونسي بالأمم المتحدة المنجي سليم بمساع لدى وفود الكتل الإفريقية الآسيوية يوم 6 فيفري 1957 لتقديم لائحة مشتركة وافق عليها سبعة عشرة وفدا موجهة إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة هذا نصها: "الجمعية العامة تلفت نظركم إلى الحالة المضطربة وإلى الكفاح الجاري بالجزائر والذي سبب آلاما بشرية عديدة تعكر التآلف بين الأمم، ولهذا نطالبكم بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها طبقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة"، وتقدم بطلب لكل من فرنسا والجزائر بالدخول حالا في مفاوضات من أجل إيقاف القتال وتسوية نزاعهما سلميا وفقا لمبادئ الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار اتصل المنجي سليم برؤساء وأعضاء الوفود المعتمدة لدى الأمم المتحدة طلب منهم تأييد القضية الجزائرية خلال المناقشات وألقى كلمة دحض فيها الأفكار الفرنسية وقال: "إن الجزائر لم تكن فرنسية في يوم من الأيام" ودعا إلى وقف القتال وفتح مفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في استرجاع كرامته والتمتع بسيادته وتقرير مصيره، كما وجّه السفير التونسي انتقادا إلى اللائحة التي تقدمت بها أمريكا الجنوبية وإيطاليا وقال: "إنها تساند فرنسا في جرائمها ضد الشعب الجزائري، ولا تعترف بحقه في تقرير مصيره وفق مبادئ وميثاق الأمم المتحدة"[2].

والملاحظ أن البعثة التونسية بالأمم المتحدة قامت بجهود حثيثة للتعريف بالقضية الجزائرية والتصدي للفرنسيين وحلفائهم، كما استنكرت الجرائم التي اقترفتها الحكومة الفرنسية في حق الشعب الجزائري، واستعرضت الحكومة التونسية الوضعية المأساوية للاجئين الجزائريين والذين تفاقم عددهم

[1]- اللولب، المرجع السابق، ص ص457، 458.

[2]- اللولب، نفسه، ص ص459، 460.

جراء السياسة التعسفية والقوانين الجائرة المسلطة عليهم من طرف السلطات الفرنسية وخرقها لحقوق الإنسان، كما قامت أيضا الدبلوماسية التونسية بمساع لدى الكتلة الإفريقية الآسيوية بالأمم المتحدة لتأييد القضية الجزائرية، وفي إطار التشهير بجرائم الاستعمار الفرنسي وكشفها للرأي العام العالمي، وجه المنجي سليم سفير تونس بواشنطن مذكرة يوم 26 فيفري 1958 إلى الأمين العام للأمم المتحدة يلفت فيها نظره إلى العواقب السيئة التي قد تترتب عن انشاء المنطقة الحرام بالجزائر على طول الحدود التونسية الجزائرية من طرد وتشريد للأهالي الجزائريين من أراضيهم، كما أكد في محادثاته مع السفير الأمريكي بالأمم المتحدة أن الوضع في الشمال الإفريقي لن ينفرج إلا بإيجاد حل للقضية الجزائرية[1] ورفضت الحكومة التونسية المقترح الفرنسي القاضي بنشر قوات الأمم المتحدة على طول الحدود التونسية الجزائرية لمراقبتها والحد من تهريب الأسلحة ودخول المقاومين الجزائريين لأنه يساعد الفرنسيين على القضاء على الثورة الجزائرية ولا يحل المشكلة الجزائرية بل يزيد في تدهورها.

أقامت السفارة التونسية بالأمم المتحدة حفل استقبال على شرف وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية المشارك في الأمم المتحدة، بحضور عدة شخصيات، وفي هذا السياق بعث رئيس الوفد الجزائري بالأمم المتحدة برقية إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة معبرا فيها عن امتنانه، عند الانتهاء من مناقشة القضية الجزائرية قائلا: "نريد أن نعبر لكم عن ارتياحنا لما برهن به الوفد التونسي برئاسة المنجي سليم من مساندة فعالة للقضية الجزائرية[2].

ونجد أن الحكومة التونسية قامت بمساع لدى الفرنسيين لإيجاد حل للقضية الجزائرية ولكنها فشلت ولهذا عملت على إخراجها من الثنائية بتدويلها واشراك الأمم المتحدة والعالم في جهود التسوية السليمة.

[1]- اللولب، المرجع السابق، ص461.

[2]- اللولب، نفسه، ص465.

الفصل الثاني: الدعم العسكري

المبحث الأول: التسهيلات المقدمة لتمرير الأسلحة

المبحث الثاني: دعم القواعد الخلفية

المبحث الثالث: المتطوعون التونسيون بالجيش الجزائري

المبحث الرابع: صعوبات الدعم التونسي

المبحث الأول: التسهيلات المقدمة لتمرير الأسلحة

تعتبر تونس البوابة الشرقية للثورة الجزائرية في دخول الأسلحة والمؤونة الحربية إليها، حيث ارتكز الدعم المادي بالنسبة للحكومة التونسية على فتح حدودها للثورة الجزائرية إلى جانب مراكز تجميع الأسلحة. وقد كان للحكومة التونسية دور كبير في نجاح مهام جيش التحرير، رغم الصعوبات والخلافات والتطبيقات التي تلقتها وحداته في تونس أحيانا.

ومثّلت تونس معبرا أساسيا لتموين جيش التحرير الجزائري بالسلاح حوالي 80% من الأسلحة الواردة دون إذن السلطات الحاكمة قبل مارس 1956، وأما بعد استقلالها أخذت الحكومة التونسية على عاتقها مسؤولية تنظيم وتسهيل وتأمين السلاح للثورة الجزائرية وضبط ذلك في اتفاقيات سرية مع القيادات الجزائرية، وقد كلفت الحكومة التونسية كل من أحمد التليلي ووزير الداخلية الطبيب لمهيري للتنسيق مع الجزائريين لتنظيم عملية مرور الأسلحة القادمة من ليبيا عبر التراب التونسي[1].

لقد وطّد قادة الثورة من البداية اتصالاتهم مع المقاومة التونسية من أجل شراء الأسلحة أو إهدائها، خاصة بعد قرار توقيف الكفاح المسلح بتونس، وأقدم عدد من الجزائريين المتطوّعين في صفوف المقاومة التونسية وآخرون من رجال المقاومة التونسية على الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني بدلا من تسليم أسلحتهم، خاصة جماعة صالح بن يوسف الذي كان رافضا للاستقلال الذاتي.

وتم إحياء جبهة الكفاح في تونس لمناصرة الثورة الجزائرية وامتد نفوذها ليشمل مناطق استراتيجية بالجنوب وهي المناطق للثوار الجزائريين المشرفين لتمرير السلاح[2].

وتعتبر أولى المحاولات التي قام بها الرئيس جمال عبد الناصر الذي وضع استراتيجية محكمة من أجل تمرير الأسلحة وبدأت هذه العملية يوم 20 نوفمبر 1954 متجهة نحو الجزائر مرورا بليبيا ثم إلى الجنوب التونسي[3]، التي كانت تحتوي على كمية معتبرة من الأسلحة المتكونة من:

---

[1] عميرة علية صغير، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المغاربية للطباعة والاشهار، تونس، 2007، ص ص 242، 243.

[2] – عبد الله المقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص252.

[3] – فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص64.

100 بندقية إنجليزية عامة 303.

10 رشاش تومسون.

1000 طلقة للبنادق.

100 طلقة خارقة للدروع الخفيفة.

24000 للرشاش تومسون.

120 قنبلة يدوية[1].

وتم تمرير عدة قوافل من الأسلحة نتيجة التعاون بين الثوار التونسيين والجزائريون عبر الجبال بواسطة الإبل والسيارات والجيش التونسي والزوارق والسفن وغيرها...، وخلال شهر فيفري 1956 انعقد اجتماع لقادة جيش التحرير بأقطار المغرب العربي في القاهرة حضره عن الجانب الجزائري: أحمد بن بلة، وعن الجانب التونسي الطاهر الأسود وبشير الصباح وتم خلاله تدارس الموقف بالشمال الإفريقي والتأكيد على ضرورة الإسراع بتزويد الجزائريين باحتياجاتهم من الأسلحة[2].

وكانت الولاية الثانية على الحدود التونسية مع منطقة عنابة، قالمة، سدراته على مشارف الأوراس تشكل معبرا مثاليا يمتد إلى 120 كلم وهو مناسب لمرور الأسلحة والتجهيزات العسكرية وتحرك الجنود وكتائب الإيصال إلى هذه المنطقة، وتم تشكيل هذا المعبر بمبادرة من العقيد مصطفى بن عودة في الذهاب والإياب، ابتداء من جويلية 1956، وكان يضم علي بو هزيلة، اسماعيل مخناشة، الطاهر بودربالة، يونس عبدالرشيد ... وغيرهم، قد اتّجهوا إلى تونس قصد الاتصال بعلي محساس، وحسين آيت أحمد اللذين كلّفهما أحمد بن بلة بالإمداد وإيصال الأسلحة إلى الجزائر وكذلك بعبد الحي وعبدالكريم وعباس ولعزور المكلفين بجلب الأسلحة للداخل[3].

---

[1]- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص76.

[2]- محمد عباس، في كواليس التاريخ ديغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص96.

[3]- عبدالمجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير... شهادتي، دط، دت، الجزائر، ص38.

وخلال شهر مارس 1956 تم نقل دفعتين هامتين من الأسلحة وعرفت الحدود الليبية التونسية نشاطا متزايدا لتهريب الأسلحة وإيصالها لجيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية الجزائرية وعندما انعقد مؤتمر الصومام[1] تمت مناقشة الوضع العام بالمغرب العربي، وأكد على ضرورة تفعيل التنسيق مع الحكومة التونسية، وعلى الصعيد الوضع العسكري تم التعرض لمسألة التسليح والتموين، واتخذت قرارات هامة للتكفل بمهمة تمرير الأسلحة[2].

كما مثّلت الفرق العسكرية المشتركة التي خاضت معارك عديدة ضد القوات الفرنسية على طول الحدود التونسية-الجزائرية: تطاوين-جبال قفصة، نمامشة، سوق أهراس، والقصرين... أول مظهر من مظاهر التنسيق الميداني بين التونسيين والجزائريين[3]، كما أنشأت لجان مشتركة جزائرية تونسية لتنسيق مهمة تمرير الأسلحة وفقا للاتفاق المبرم في بداية عام 1957، وتؤكد شهادة أوعمران وابن عودة[4] أن تونس قدّمت مساعدات كبيرة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة إذ كانت تنقل من طرابلس وتسلم في مناطق الحدود التونسية إلى لجان الحرس الوطني التونسي المكلفة بالنقل لتوصيلها إلى الحدود التونسية الجزائرية، وتسليمها إلى مسؤولي جيش التحرير الجزائري وذلك بواسطة وسائلها الخاصة وفي سرية تامة، وبإشراف سلطات الإدارة ولجان الحزب الدستوري، وقد تدخلت السلطات التونسية لتطلب من القوات الفرنسية الجلاء عن مراكزها بسوسة وابن قردان، نزولا عند رغبة بن عودة الذي

[1]- مؤتمر الصومام: انعقد يوم 20 أوت 1956 بقرية "إيفري أوزلاقن"، بغابة أكافادو، ومن نتائج المؤتمر أنه استطاع أن ينظم الثورة بخلق جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش كما قسم البلاد إلى ولايات ومناطق ونواحي. أخذ عن: معمر العايب مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، المرجع السابق، ص117.

[2]- حبيب حسن اللولب، التونسيين والثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص28.

[3]- عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص35.

[4]- مصطفى بن عودة: ولد بعنابة في 27 سبتمبر 1925، انضم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل، شارك في هجومات أوت 1955، مسؤول عن التسليح والاتصالات العامة في تونس شارك في اتفاقيات إيفيان، وعيّن كممثل لجيش التحرير الوطني. اخذ عن عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني... شهادتي، المصدر السابق، ص262.

يؤكد أن والي مدنيين محمد الأمين كان يتدخل باستمرار للتستر على الأسلحة المهربة بمراوغة قواد الثكنات الفرنسية[1].

وبعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، ظهرت وزارة التسليح والتموين العام التي عين على رأسها العقيد محمود الشريف وقد قسمت الوزارة مديرية إمداد الشرق إلى فرعين: التسليح والتموين العام[2].

فقد كان على رأس مديرية الإمداد في الشرق مصطفى بن عودة ومدير مساعد هو السعيد بابو، وهي تضم مصلحتين:

الأولى يسيرها عبدالمجيد بوزبيد مسؤول عن التموين العام.

الثانية موضوعة تحت قيادة النقيب مصطفى سلوفي، المسؤول عن التسليح والاتصالات العامة، وكانت لها قواعد ومقرات في البلدان الآتية: تونس، ليبيا، مصر، العراق، سوريا وفي آسيا وكانت مهمتها تمثل في ضمان ما يلي:

- إيصال وضمان أمن الأسلحة والتجهيزات العسكرية القادمة من الشرق الأوسط وآسيا، إلى الحدود الشرقية وقيادة الأركان.
- تموين وإمداد جيشنا في الحدود الشرقية، وكذلك إمداد اللاجئين ومصالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس[3].

وفي إطار التنسيق بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني انعقد اجتماع في 22 جانفي 1957 بين الصادق لمقدم سليم وأحمد توفيق المدني والأمين دباغين، انتهى بتوقيع اتفاق بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني، يتعلق أساسا بتنسيق الجهود لضمان تمرير الأسلحة والذخيرة عبر تونس اعتمادا على المساعدات التونسية وتضمنت الاتفاقية البنود التالية:

---

[1]- عبدالله المقلاتي، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، دط، دت، ص ص 137، 178.

[2]- محمد عباس، المصدر السابق، ص96.

[3]- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص92.

1- تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد إليها إلى الحدود وتسلمها لمن تعينه جبهة التحرير الوطني.

2- تكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني.

3- تتعهد هذه الهيئة بأنها لن تتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح وأي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4- لا تتم معاملة النقل إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي، دون أي مشاركة خارجة عنهما.

5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة شرعية وعملية تتولاها لجنة مسؤولة مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي وعضو آخر تعيّنه جبهة التحرير الوطني.

6- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الرئيس لحبيب بورقيبة[1].

ومن خلال هذا الاتفاق تم الاعتماد على قاعدة طرابلس ملجأ الثوار التونسيين ومركز لجمع وتمرير الأسلحة، وقد تم تمرير دفعات عديدة بواسطة الثوار التونسيون عبر الجنوب التونسي وصحراء ليبيا وتطلب الأمر تنسيقا محكما بين الثوار التونسيون والمسؤولين الجزائريين من أجل مضاعفة كمية الأسلحة المهربة وتأمين وصولها للجزائر[2].

[1]- عبد الله المقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص255.

[2]- المقلاتي، المرجع نفسه، ص174.

المبحث الثاني: دعم القواعد الخلفية

بعد حصول تونس على الاستقلال التام تكونت وحدات مشتركة جزائرية تونسية من أجل تحرير الجزائر والدفاع عن الوحدة المغاربية[1]، أنشأت قواعد خلفية ارتبطت بمشاكل التسليح الأمر الذي دفع المنظمة الخاصة قبل انطلاق الثورة في التفكير والبحث عن قواعد إمدادية[2]، ومن هذا المنطلق تم تحويل تونس إلى قاعدة أساسية لثورة الجزائرية في الجهة الشرقية.

إن التضامن الشعبي والمساندة التي حضي بها جيش التحرير بالمناطق الحدودية كان جد فعال[3].

فأصبحت الظروف جيدة بالنسبة لجيش التحرير الوطني لاستخدام الحدود الشرقية كقاعدة خلفية للتمركز والقيام بهجومات ضد القواعد الفرنسية[4]، إذ أصبح التواجد العسكري الجزائري بتونس يمثل قوة ضاربة أعطت الاستمرارية للكفاح المسلح منذ اندلاعه حيث كان قادتها على اتصال مباشر للجالية الجزائرية بتونس وقاموا بتنظيمها على شكل خلايا لتكوين بنية نظامية، لتشكيل قاعدة خلفية لجبهة التحرير الوطني وقد قسم الإقليم التونسي وفق بنية استراتيجية منظمة تشرف عليها هذه الأخيرة[5].

---

[1]-محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، الجهة الشرقية 1954-1962، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص122.

[2]- الطاهر الجبلي، القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دورية كان التاريخية، ع25، 04 سبتمبر 2001، ص105.

[3]- اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص ص 113، 114.

[4]- الطاهر الجبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار هومة، الجزائر، 2003، ص362.

[5]- حفظ الله أبو بكر، التموين إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2011، ص ص137، 144.

كما تعتبر القاعدة الشرقية نقطة ارتباط ببلدة الأربعاء بتونس[1] التي تشكل المنطقة السابعة أما المنطقة الأولى تونس العاصمة والثانية ولاية بنزرت والثالثة ولاية الكاف والخامسة ولاية قفصة والسادسة ولاية قابس[2].

كما يعتبر الجنرال جهوا jouhaux ، أن ساقية سيدي يوسف إضافة إلى غار الدماء تمثل مركز العبور والتسرب لوحدات المجاهدين إلى الولايتين الثانية(الشمال القسنطيني)، والثالثة (بلاد القبائل)، وكذلك تعد القاعدة الشرقية الانطلاقة للفيلق الثالث لولاية سوق أهراس بالنسبة للعمليات بين الحدود والخطوط المكهربة[3] إذ يتصدر غار الدماء المواقع الأخرى التي تنتشر فيها القواعد العسكرية لجيش التحرير الوطني أو مخازن الأسلحة، فكانت الأساسية منها بمدينة الكاف التونسية (السلاح والذخيرة) وتاجروين وتوزرو مخازن الراديو والاتصالات، فكانت بجبل الجلود بالعاصمة التونسية، واستعملت الثورة في تونس أكثر من خمسين موقعا ذات الصبغة العسكرية المرتبطة بمسائل التموين والإمداد، وبهذا يمكن القول أن تونس شكلت قاعدة أساسية لإمداد جيش التحرير الوطني فكان مركز القيادة والتخزين ومراكز التدريب، ومراكز الإشارة ووسائلها والمراكز الصحية، وفي نفس الوقت كان عبر قاعدة تونس يمر التيار التمويني القادم من الشرق الأوسط عن طريق مصر وليبيا باعتبارهما منطقتي عبور[4]، فكانت عند وصول الأسلحة إلى غار الدماء يقوم أوعمران المكلف بالشؤون العسكرية والسياسية بتوزيعها على النحو التالي:

الولاية الأولى: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة.

الولاية الثانية: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة.

الولاية الثالثة: 450 بندقية رشاشة مع الذخيرة.

---

[1]- بوزبيد، المصدر السابق، ص39.

[2]- جريدة المجاهد، العدد 44، 08 / 10 أفريل 1986، ص44.

[3]- محمد لطفي الشابي، مساهمة تونس في ثورة التحرير الجزائرية 1954-1958، جريدة الصباح اليوم، ج2، 2007/09/22.

[4]- خالدية مزيود، سياسة التمويل والتموين خلال الثورة من 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، السنة الجامعية، 2014-2015، ص63.

الولاية الرابعة: 550 بندقية رشاشة مع الذخيرة.

القاعدة الشرقية: 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة[1].

وكانت العمليات العسكرية الشرقية بقيادة العقيد امحمد السعيد ومقرها غار الدماء والغربية بقيادة العقيد هواري بومدين[2]، كما أصبحت وزارة التموين والتسليح العام ووزارة الاتصال تحت مسؤولية عبد الحفيظ بوصوف، وظهرت بذلك مديرية التسليح الشرقية والغربية ولعبت مديرية التسليح الشرقية دورا كبيرا في تموين جيش التحرير الوطني بالسلاح، وأصبحت المراكز تمتلك مخزونا كبيرا من الأسلحة والذخيرة بعد أن تنوعت مصادر السلاح وقد نقلت الشاحنات ما بين 1960- 1962 ما يزيد عن 13 ألف طن من السلاح والذخائر إلى المراكز المتواجدة على الحدود الجزائرية التونسية وعلى الرغم من تدفق كميات كبيرة من السلاح الموجهة للثورة الجزائرية عبر الأراضي التونسية فقد طرأت مشاكل أثرت على تدفق السلاح وعملية التموين مثل أزمة إيجلي و الكاف[3]. ومضايقة نشاط الثورة خاصة في سنوات 1958 حيث أوقفت السلطات التونسية مرور السلاح إلى الجزائر وصادرت شحنات كبيرة من السلاح إلا أنه تم تجاوز هذه الخلافات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية واستمرت عملية الدعم بالسلاح للثورة الجزائرية[4].

---

[1]- محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص138.

[2]- بلقاسم وآخرون، المرجع نفسه، ص149.

[3]- **أزمة إيجلي والكاف:** نتجت إثر محاولة الانقلاب التي قام بها العموري في نوفمبر 1958 ولجوئه إلى طلب المساعدة من الحكومة التونسية خلال الاجتماع المنعقد بالكاف، انعكست هذه القضية على العلاقات التونسية الجزائرية حيث قامت الحكومة التونسية بعدة اجراءات تجاوزت إطار التعاون وتسببت في حالة توتر خطير إذ قامت بحل المقرات الرسمية لجيش التحرير في الكاف وما جاورها وصادرت الوثائق والمراسلات الرسمية للجيش والحكومة المؤقتة لعدة مناطق وأوقفت ضباط سامين في الكاف منهم: الرائد منجلي، كما جرى وقف مرور الأسلحة والاستيلاء عليها ووضعت كثير من الحواجز لمراقبة الجزائريين ما أدخل العلاقات بين البلدين في أزمة جديدة. أخذ عن عبدالله المقلاتي، العلاقات الجزائرية والمغاربية والإفريقية إبان الثورة، المرجع السابق، ص265.

[4]- حفظ الله أبو بكر، المرجع السابق، ص265.

وقد نقلت القاعدة الشرقية خلال عام 1957 وحده 3017 قطعة سلاح أوتوماتيكية من بنادق ورشاشات ومدافع هاون إضافة إلى الذخيرة[1]، وبفضل هذا التعاون تزايدت الفرق والكتائب التي كانت ترسل لها ولايات الداخل إلى الحدود التونسية[2].

وفيما يتعلق بالتموين قدمت تونس كل التسهيلات الممكنة وجميع المستلزمات التي يحتاجها جيش التحرير من الأسلحة وعتاد وتجهيزات التي تصل إلى جيش التحرير في الداخل معفية من كل الضرائب[3] إذ كانت الأسلحة تنتقل عبر مسلكين، مسلك باتجاه مناطق الجريد والرديف تسلم الأسلحة عبره إلى لجنة الحدود لولاية الأوراس، ومسلك باتجاه العاصمة وهو الأهم ويأخذ ثلاثة اتجاهات، نحو الكاف ونقرين حيث تسلم الأسلحة للقاعدة الشرقية، نحو تالة حيث تسلم إلى ولاية الأوراس، ونعتقد أن كميات الأسلحة الممررة كانت معتبرة جدا، إذ تشير معلومات وزارة الخارجية الفرنسية أنه هرّب في الفترة ما بين 01 جانفي 1957 إلى 31 جويلية 1957 أكثر من 09 آلاف قطعة سلاح[4].

ومن التسهيلات المقدمة:

1- تسهيل عملية مرور السلاح القادمة من بلدان المشرق العربي عبر الأراضي التونسية ونقلها إلى الحدود الجزائرية، إما بواسطة شاحنات الحرس الوطني التونسي أو الجيش التونسي.
2- وضع بعض ثكنات الحرس الوطني التونسي ومكاتب بعض الفيدراليات التونسية تحت إمرة جبهة التحرير الوطني مثل: ثكنة (المقطر) بسوق الأربعاء على سبيل المثال.
3- وضع بعض الموانئ والمطارات التونسية في خدمة الثورة كمنائي تونس وسوسة ومطار تونس العاصمة.

[1]- عبدالله المقلاتي، تونس والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص139.

[2]- المقلاتي، المرجع نفسه، ص139.

[3]- المقلاتي، دور المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص182.

[4]- المقلاتي، تونس والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص139.

وكان نقل الأسلحة إلى الحدود الجزائرية عبر تونس يتم قبل انسحاب الجيش الفرنسي عبر مرقاجرجيس أو الجنوب التونسي[1]، وكان أيضا يصل إما عن طريق البر عبورا من ليبيا، أو عن طريق البحر، وكانت بعض السفن تصل من المغرب محبطة خطط مراقبة العدو[2]، وكانت هذه القواعد تتركز على الحدود، وقد تمثلت فيما يلي:

- مراكز القيادة ووحدات جيش التحرير الوطني، كانت تتوزع على طول المناطق الحدودية تتجمع بها الوحدات والكتائب المقاتلة ونذكر منها: الكاف، تالة، عين الدراهم.
- مراكز تدريب الجيش، كان التدريب على استعمال الأسلحة وإعداد الجنود يتم في المناطق الجبلية بعيدا عن السكان، وبعدها أنشأت قيادة الثورة العديد من مراكز التدريب ومراكز تكوين الإطارات، تتكفل بالتكوين العسكري والسياسي للمجاهدين الذين يلتحقون بالداخل وكان تكوينا شرعيا ينصب على تغطية احتياجات الثورة بمختلف الاختصاصات:
- الوحدات العسكرية المستقلة عبارة عن وحدات عسكرية وكتائب تم تحويلها إلى نظام فيالق تقوم بمهاجمة مراكز العدو على الحدود وتتخذ من المواقع الحدودية مراكز للتجمع.
- مخازن الأسلحة والذخيرة التي تصل إلى الحدود الشرقية حيث أقيمت لها مراكز خاصة وسرية لتخزينها قبل أن يتم توزيعها لضمان احتياجات جيش الحدود ومن هذه المخازن نذكر: سوق الأربعاء، نفطة، تالة، الكاف.
- مصانع جيش التحرير الوطني حيث أقامت مصالح التسليح عدة مراكز لتصنيع الأسلحة لكنها كانت محدودة بالإضافة إلى مصانع الذخيرة وخياطة الملابس العسكرية[3]، فكان أول مركز للتدريب فتح بالتراب التونسي قرب مدينة باجة، داخل مزرعة كانت ملكا

[1]- بوزبيد، المصدر السابق، ص63.

[2]- محمد تقية، الثورة الجزائرية (المصدر الرمز، الآمال)، طبعة خاصة، دار القصبة، 2010، ص463.

[3]- المقلاتي، المرجع السابق، ص182.

لأحد المهاجرين الجزائريين الذين هاجروا إلى تونس، بعد الثورات المتتالية في الجزائر وكان اسمه يدعى (حمة) ويظهر أن أصوله ترجع إلى الجنوب الجزائري، وكانت تلك المزرعة واسعة وبها مباني لإيواء أكثر من 200 جندي ثم فتح بعدها مركز ثاني في مزرعة لمهاجر آخر قرب مدينة الكاف، وهذه الأخيرة خصصت لتكوين الإطارات الصغرى والمتوسطة ثم تولى بعد ذلك فتح المراكز، وكان منها المتخصصة مثل التي كانت متخصصة في المفرقعات قرب قرية سيدي يوسف وهكذا استمر فتح المراكز إلى أن أصبح عددها حوالي 9 سنة 1962، وكانت فئات المتدربين الجدد من الطلبة والعمال القادمين من أوروبا ومن المهاجرين الجزائريين المقيمين في تونس والمغرب ومن القادمين من ولايات الداخل للتزويد بالسلاح[1].

وقد ساهمت هذه المراكز في دعم الثورة الجزائرية في نظامها إذ عبر هذه القاعدة يمر التيار التمويني القادم من الشرق الأوسط عن طريق مصر وليبيا اللتين كانتا منطقتي عبور هامتين بمخازنهما[2]، كما أن لتونس الدور الفعال لتنصيب قاعدتها الخلفية الملتهبة للمكافحين الجزائريين وتعتبر قوة متينة للإعداد والتجهيز والإيواء والتخطيط لمواجهة جيش الاحتلال[3].

[1]- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص183.

[2]- يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007، ص134.

[3]- بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص36.

المبحث الثالث: المتطوعون التونسيون بالجيش الجزائري

لقد تجسّد الدعم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية في ميادين متنوعة ومنها تطوع عشرات من الشبان التونسيون في صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري وقد بدأ هذا نهاية عام 1955 وبداية عام 1956[1]، فنجد عددا من الثوار التونسيون فضلوا الالتحاق بالجبال والجهاد إلى جانب إخوانهم الجزائريين[2].

كما أشار المؤلف اللولب حبيب حسن في كتابه التونسيون والثورة الجزائرية نقلا عن التقارير الفرنسية عن وجود متطوّعين تونسيين انضموا للثورة الجزائرية وتبيّنت التقارير فيما يلي:

- وجود العناصر التونسية من المتطوعين في حرب الجزائر.
- وجود رجال المقاومة التونسية في صفوف المقاومة الجزائرية.
- تقديم الثوار التونسيون المساعدة للثوار الجزائريين وجود فرقة الطاهر الأسود المتكونة من 14 ثائر من التونسيين والتحاق 4 أشخاص من وادي مليزا بصفوف الثورة وهم: أحمزة بن الشريف وعمارة بن يوسف، بن ابراهيم، وشابان ينتميان إلى الحزب الحر الدستوري التونسي.
- مساعدة أنصار الزعيم صالح بن يوسف الجنود الجزائريين في منطقة الأوراس والنمامشة.
- دخول مائتي ثائر بقيادة القائد سعيد شيبة إلى الجزائر[3].

وهذا دليل على أن كفاح الشعب الجزائري والتونسي كفاحا موحدا وعلى إثر هذا سقط منهم العديد في ميدان الشرف يقدر عددهم بـ05 آلاف شهيد وألف ومائتي مناضل، وفي هذا الإطار يذكر الأستاذ المؤرخ عميرة علية صغير في دراسة له تحت عنوان: "التونسيون والثورة الجزائرية 1954-

---

[1]- بن سلطان، المرجع السابق، ص ص 40،48.

[2]- ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007، ص282.

[3]- اللولب، المرجع السابق، ج2، ص ص83، 94.

1958"، بقوله: "كان المتطوعون التونسيون يلتحقون بصفوف جيش التحرير الوطني عبر الحدود التونسية"[1].

وقد مرت عملية تجنيد المتطوعين بثلاث طرق:

1- عبر المبعوثين الجزائريين المنتشرون بكامل التراب التونسي ويتم منح المتطوعين التونسيين هويات وأوراق جزائرية ومبلغ مالي.

2- تتم بإرسال المتطوعين في سيارات إلى مراكز يجتمعون فيها بالكاف ودلالة وسوق الأربعاء، ومسؤول على تجنيد المتطوعين محجوب الجميلي.

3- دخول المتطوعين بجيش التحرير والفرق العسكرية[2].

لقد ساعدت السلطات التونسية من إدارة جهوية ومحلية ومن جيش ومن أمن وحرس وطني، بتقديم له المعلومات، وتؤمن عملياته وتحميه من ملاحقة الجند الفرنسي، ويسهل عليه نقل الأسلحة والذخيرة من الحدود الليبية إلى الحدود الجزائرية[3].

ولتأمين مخرج دخول الأسلحة إلى أرض الوطن اقتضت ضرورة الأحداث عدة مراكز تدريبية لتدريب المتطوعين التونسيين والجنود الجزائريين، ووجود عدة دورات لتدريب المتطوعين علما أنه قد وضعت تحت تصرف الثورة الجزائرية مراكز استقبال الثوار المتطوعين وتواجدت مراكز المعسكرات للتدريب على طول الحدود داخل الأراضي التونسية، وهذا بمساعدة الحكومة والشعب ومن هذه المعسكرات نذكر الكاف، تالة، سوق الأربعاء والرديف، إذ زاد تطور جيش التحرير الوطني عدة وعتاد بفضل المساعدات المقدمة من طرف الحكومة والشعب التونسي بالإضافة إلى الجالية الجزائرية المتواجدة بالأراضي التونسية واستطاع أن يشكل نواة جيش منظم والعمل على تطويره[4].

---

[1]- نجاة بن يحوب، الدعم العربي للثورة الجزائرية من 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر: بسكرة، السنة الجامعية، 2012-2013، ص32.

[2]- اللولب، المرجع السابق، ج2، ص86.

[3]- الهادي بكوش، شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس الجزائر والمغرب، الرغاية، الجزائر، 2013، ص343.

[4]- بسام العسلي، جيش التحرير الوطني، ط خ، دار النفائس، بيروت، 2010، ص61.

ومما سبق ذكره نلاحظ أن التونسيون انضموا إلى صفوف المقاومة الجزائرية وخاصة اليوسفيين بأداء كبير، ثم تم بعد ذلك تنظيم عملية التطوع بفتح مراكز انتداب يشرف عليها الولاة والحزب الدستوري، والتي استطاعت تجنيد أعداد كبيرة وارسالها إلى الجزائر عند تشكيل الحكومة الجزائرية التي أصبحت تشرف على عملية تجنيد المتطوعين، وكان التونسيون يدركون قيمة معركة الجزائر واعتبروها معركتهم ولهذا لبوا نداء الواجب لمؤازرة ودعم المقاومة الجزائرية لطرد المستعمر الفرنسي[1].

[1]- اللولب، المرجع السابق، ج2، ص106.

المبحث الرابع: صعوبات الدعم التونسي

في إطار التعاون التونسي مع الثورة الجزائرية وفي ظل الهيمنة الاستعمارية على منطقة شمال إفريقيا، بما فيها البلدين تونس والجزائر، فإن الدعم التونسي للقضية الجزائرية لم يسلم من الصعوبات والتي من بينها:

1-الصعوبات الداخلية:

-خط شال وموريس: تم انشاء خط موريس سنة 1957، الممتد طولا من البحر الأبيض المتوسط شرق مدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة على مشارف الصحراء، ويبلغ طوله حوالي 460 كلم مربع، آخر محطة له جنوب نقرين بأزيد من 40 كلم[1].

وهذا الأخير عبارة عن أسلاك شائكة، بها تيار كهربائي بقوة 12 ألف فولط، وأرضية مزروعة بالألغام المضادة للأفراد والجماعات بمعدل 250 لغما على الأقل في كل كلم، ويليه خط شال بتيار كهربائي بقوة ألف فولط، هذا الحاجز الاصطناعي خطير ومجهز بأجهزة رادار متطورة وأبراج مراقبة دبابات والمدافع والمفرقعات المضيئة التي تكشف أماكن العبور، وأجهزة الإنذار وكان يطلق على هذا الحاجز "سد الموت"[2]، إضافة إلى بناء التحصينات: أبراج مراقبة في كل الجزائر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب على طول الحدود الشرقية، ومواقع للمدفعية الثقيلة و للقيادة العملية، تحصينات ومراكز عسكرية أخرى، بناء جدار بعلو عدة أمتار، كما أضحت مختلف الآليات الملغمة أداة خطيرة للموت مدفونة جيدا في الأرض وموضوعة على الخصوص في الأماكن التي يفترض

[1]- نورالدين ميمي، عمليات نقل السلاح عبر منطقة وادي سوف ما بين (1947-1957) وردود الفعل الفرنسية، مذكرةمقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 91.

[2]- عباس محمد الشريف، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، طبعة وزارة المجاهدين، دار الفجر، 2005، ص 254.

أن تكون دروب مرور المجاهدين وسكان الحدود الذين كانوا يذهبون إلى أعمالهم الفلاحية والرعوية والتي كانت مصدر عيش أساسي أيام حرب التحرير الوطني[1].

أما الهدف من إنشاء خط شال وموريس يتمثل فيما يلي:

- عزل الثورة في الداخل وعن القيادة في الخارج.
- الوقوف ضد تسرب قوافل التسليح ومنع تزويد جيش التحرير بالأسلحة.
- حماية الجيش الفرنسي وتجنب الكثير من الخسائر.
- عزل المناطق الحدودية عن بقية الولايات[2].

2-الصعوبات الخارجية:

-قصف ساقية سيدي يوسف:

لقد كان الدعم المادي للثورة الجزائرية ضئيلا وبقي حسب الاتفاقيات والوعود، ولكن رغم قلته، إلا أن تونس لم تسلم من غضب السلطات الفرنسية التي اتهمتها بدعمها عسكريا للثورة الجزائرية، وبررت هزيمتها بالإعانة التونسية، وتجسد هذا بعد فشل خط موريس المكهرب والجهنمي على الحدود الشرقية بين الجزائر وتونس، اذ حاولت السلطات الاستعمارية خلق قوة عسكرية مشتركة تونسية فرنسية، وهدفها تدمير القرى والمداشر، ومنها أخذت ساقية سيدي يوسف التونسية في 08

[1] -AMAR Boudjellal, les barrages de la mort 1957- 1959, le front oublié, Editions du centre national d'études et de recherche sur le mouvement national et la révolution de 1er novembre 1954, d'édition Charnata, 2010, p 56.

[2]- الشريف، المرجع السابق، ص 255.

فيفري 1958[1]. وذلك بقذف هذه الأخيرة بالقنابل، لكي تقوم بتدمير قواعد الثوار الجزائريين الموجودين بهذه القرية[2].

حيث كان يتواجد بها اللاجئون الجزائريون بكثرة إلى جانب السكان المحليين، الهلال الأحمر، والشعب التونسي المندمج مع الشعب الجزائري[3].

وعقب القصف توالت عدة تحرشات فرنسية على القرية لكونها نقطة استقبال الجرحى والمعطوبين، وكان أول تحرش سنة 1957، حيث تعرضت الساقية يومي 1 و2 أكتوبر إلى اعتداء ثاني في 03 جانفي 1958، وهذا كان بعد تعرض طائرة الفرنسية لنيران جيش التحرير الوطني الجزائري، ليختم سلسلة التحرشات المجزرة الرهيبة في 08 فيفري 1958، وهذا بعد يوم واحد من زيارة لاكوست للشرق الجزائري[4].

هذا الأخير الذي أعلن في مدينة قسنطينة بأن فرنسا ستنتصر في معركة الحدود، وقد خلفت هذه المجزرة الرهيبة الكثير من القتلى حيث حددت بأزيد من 1500 شخص بين أطفال ونساء ورجال، واختلطت سلع الدكاكين، كالدقيق والخضر والزيوت بالتراب ودماء القتلى والجرحى الأبرياء، فكل ما قامت به السلطات الفرنسية كان بغرض إدخال الرعب في أوساط الحكومة التونسية[5].

---

[1]- ساقية سيدي يوسف: تقع على الحدود الجزائرية التونسية على الطريق المؤدي من مدينة سوق أهراس بالجزائر الى تونس، وتمثل موقعا استراتيجيا لوحدات جيش التحرير الوطني المتواجدة على الحدود الشرقية، استخدمتها كقاعدة خلفية واستقبال المعطوبين اخذ عن لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989، ج1، دار المعرفة، ص279.

[2]- لونيسي وآخرون، المرجع نفسه، ص279.

[3]- لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص280.

[4]- المرجع نفسه، ص 280.

[5]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والغرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص ص 210، 211.

الفصل الثالث: المساهمات على المستويين الاجتماعي والإعلامي

المبحث الأول: المساهمات على المستوى الاجتماعي

المطلب الاول: مساندة اللاجئين الجزائريين

المطلب الثاني: التضامن الشعبي

المطلب الثالث: مساندة الطلبة الجزائريين

المبحث الثاني: الدعم الإعلامي

المطلب الأول: الصحافة

المطلب الثاني: الإذاعة

المبحث الأول: المساهمات على المستوى الاجتماعي

المطلب الاول: مساندة اللاجئين الجزائريين

تمتد صلات التآخي والتآزر بين التونسيين والجزائريين منذ القدم، وخلال الفترة الاستعمارية استوطنت جالية جزائرية معتبرة بتونس كما أن الصلات الاجتماعية كانت تشد سكان الحدود الجزائرية الشرقية بإخوانهم التونسيين، ومنذ اندلاع الثورة الجزائرية قوبل لجوء الجزائريين باستقبال شعبي تلقائي ودون ترقب لقرار سياسي، إذ استقبلت تونس أوائل اللاجئين منذ 1955م، كما اضطر الكثير من سكان المناطق الحدودية إلى ترك أوطانهم واللجوء إلى تونس إثر توسع رقعة الحرب إلى هذه المناطق وقيام القوات الفرنسية بعمليات التمشيط وتهديد سكان الأرياف العزل[1].

وأدركت الحكومة التونسية مدى خطورة هذا النزيف السكاني الذي تسببه حرب الجزائر، وبذلت جهودا كبرى لاستقبال جموع اللاجئين وقدمت لهم الاسعافات الأولية، ونظرا لخطورة الأوضاع التي كانوا يعيشونها **بادرت تونس من خلال وفدها لدى الأمم المتحدة بتقديم تقرير مفصل عن أوضاع اللاجئين الجزائريين وما يقاسونه من مصاعب جراء السياسة الفرنسية، كما ندد الرئيس بورقيبة** بالمخاطر التي يتعرض لها الشعب الجزائري، **ووجّه انتقاده** الشديد للرأي العالمي الذي لا يلتفت لما تقوم به فرنسا في الجزائريين من أعمال تتنافى ومبادئ القيم الانسانية، وبالرغم من الجهود التي بذلتها **الحكومة التونسية وجبهة التحرير** الوطني، إلا أن المنظمات الدولية لم **تتدخل لإغاثة اللاجئين الجزائريين** في وقت مبكر، حيث بدأت مساعدات الصليب الأحمر الدولي بشكل محتشم[2].

وخلال الفترة ما بين شهري ماي وسبتمبر من عام **1957 بدأت القوات الفرنسية مشروعها** لتطهير منطقة الحدود الشرقية الجزائرية، **وذلك تمهيد لإقامة الأسلاك الشائكة (خط موريس)، وأصبح سكان المنطقة مهددين بالمطاردة والقتل، إذ استعملت القوات الفرنسية المدافع والطائرات لتهديم القرى وحرق المزارع، واضطر آلاف** الجزائريون من الشيوخ والاطفال والنساء للفرار بحياتهم، وهذه المرة

[1]- المقلاتي، المرجع السابق، ص 8.

[2]-المقلاتي، نفسه، ص 9.

كانت مأساة اللاجئين الذين نزلوا بتونس كبيرة، إذ وصلوا بأعداد ضخمة منهكون، وفقراء ومعدمون من كل ضروريات العيش، وبذلت الحكومة التونسية والهلال الأحمر التونسي بالتعاون مع مصلحة الشؤون الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني قصارى الجهود لإسعاف المنكوبين وإيواء المتشردين، فأقيمت لهم المراكز على طول الحدود التونسية وكانت أوضاع اللاجئين جد صعبة من حيث الإيواء والأغذية والعلاج، لأن الإمكانيات المحلية لتونس ولجبهة التحرير الوطني كانت ضعيفة ولم يكن من السهل استقبال مثل هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين[1].

سعت الحكومة التونسية من خلال اتصالاتها الدولية من أجل طرح قضية اللاجئين الجزائريين في الهيئة الأمم المتحدة، إذ اتصل المنجي سليم ممثل تونس لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة بالسيد امحمد يزيد مندوب جبهة التحرير الوطني، ثم تقابل مع الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة وأجرى معه محادثة تناولت مسألة إعانة اللاجئين الجزائريين، وأعلن على إثرها المنجي سليم "أن تونس قررت الاستعانة بالمندوب السامي للاجئين لتسوية مشكلة اللاجئين الجزائريين في تونس، "كما ضاعف الهلال الأحمر التونسي جهوده لتقديم الإعانات الضرورية للاجئين إذ قام رفقة الجمعيات والمنظمات القومية بحملة تحسيسية ونظم عدة اكتتابات لجمع التبرعات، واستطاع حث هيئة الصليب الأحمر الدولي لتقوم بتقديم مساعداتها الإنسانية للاجئين وكسب التعاون معها لتقديم المساعدات وتوزيعها بواسطة فروعه المختلفة، لكنّها كانت مساعدات محدودة لا تسد حاجيات اللاجئين الجزائريين، ومن أجل الرفع من مستوى هذه المساعدات كان المسؤولون التونسيون ينتهزون كل الفرص لإقناع هيئة الصليب الأحمر الدولي بتقديم مساعدات منتظمة تسد حاجيات هؤلاء اللاجئين[2].

وازدادت أفواج اللاجئين تدفقا خلال السداسي الثاني من سنة 1957، إذ تشير الاحصائيات المختلفة إلى ضخامة أعدادهم، فقد قدرت لجنة التنسيق والتنفيذ أعدادهم بـ100 ألف لاجئ جزائري في تونس إلى غاية أكتوبر 1957، لكن المصادر التونسية تقلل من هذا الرقم إذ

[1]- المقلاتي، المرجع السابق، ص 10.

[2]- المقلاتي، نفسه، ص 11.

قدرهم الهلال الأحمر التونسي بـ80 ألف لاجئ، كما تبنى الهلال الأحمر التونسي قضية اللاجئين الجزائريين فقد كان يستنجد بالمساعدات الدولية، ويستصرخ هيئات الإغاثة الدولية للإسراع لتقديم الإعانات الإنسانية، وكان خير ممثل لمطلب مساعدة اللاجئين الجزائريين خلال الندوة العالمية للصليب والهلال الأحمر بنيودلهي من 24 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 1957، فقد تبنّى المؤتمر المطلب التونسي الذي حاز على إجماع الدورة العامة، وقررت الندوة ضرورة خلق مجهود دولي لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين، وكرّس هذا القرار تضامنا دوليا مع اللاجئين الجزائريين إذ بدأت المساعدات الدولية تفد إلى تونس وكان الهلال الأحمر التونسي يحضى بتعاون محكم مع هيئة الصليب الأحمر الدولي إذ تقدم هذه الأخيرة له المساعدات باعتباره عضوا فيها، فيقوم بتوزيعها على 37 مركزا للاجئين موزعة على القطر التونسي، وكان يستقبل المساعدات التي تتقدم بها الدول المتضامنة مع الجزائر ويشرف على توزيعها بنفسه حيث قررت الحكومة التونسية التكفل والإشراف على حملة التضامن والمساعدات الدولية بواسطة الهلال الأحمر التونسي[1].

والجدولان الاتيان يوضحان الاختلاف في عدد اللاجئين الجزائريين بتونس من طرف جبهة التحرير الوطني الجزائرية والحكومة التونسية في الفترة الممتدة من أكتوبر 1957 الى أكتوبر 1959م[2]:

الفترة	العدد
اكتوبر 1957	97 الف
جانفي 1958	100 الف
أكتوبر 1958	120 الف
جانفي 1959	125 الف
سبتمبر 1959	130 الف
أكتوبر 1959	150 الف

[1]- المقلاتي، المرجع السابق، ص 13.

[2]- المقلاتي، نفسه، ص16.

جدول (01) يبين إحصائيات جبهة التحرير الوطني الجزائرية لعدد اللاجئين الجزائريين بتونس.

الفترة	العدد
جوان 1957	60 ألف
أكتوبر 1957	80 ألف
أكتوبر 1958	110 ألف
أكتوبر 1959	150 ألف

جدول (02) يبين إحصائيات الحكومة التونسية لعدد اللاجئين الجزائريين بتونس[1]

من خلال المقارنة بين الجدولين السابقين يتضح الاختلاف بين الاحصائيات الجزائرية والاحصائيات التونسية خلال سنتي 1958/1957، أما في سنة 1959 فهناك تطابق في العدد.

جدول يبين توزع اللاجئين الجزائريين بالولايات التونسية في أكتوبر 1958:[2]

المنطقة	عدد اللاجئين	المنطقة	عدد اللاجئين
قفصة	9014	منزل بورقيبة	83
توزر	2450	باجة	490
سبيطلة	25368	سوسة	387
سوق الأربعاء	40323	صفاقس	200
الكاف	49449	بنزرت	282
تونس	2541	زغدان	220
نابول	33	مدنيين	60
		المجموع	130 ألف شخص

وفي بداية 1958 شنت القوات الفرنسية حملات مطاردة وهجوم على ملاجئ الجزائريين والمناطق الحدودية التونسية بحجة تتبع الثوار الجزائريين وإرجاع اللاجئين إلى وطنهم، وقد ذهب ضحيتها عشرات القتلى من الجزائريين والتونسيين كما ازدادت عمليات اجتياح وتدمير القرى والمداشر بالحدود الجزائرية خاصة بعد حادثة ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958، وما تلاها من

[1]- المقلاتي، المرجع السابق، ص 16

[2]- عبد الله المقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المرجع السابق، ص 403.

إجراءات فرنسية وقرار انشاء المناطق المحرمة على الحدود الجزائرية التونسية وأمام الظروف الصعبة التي كان يعيشها اللاجئون بتونس سعت الحومة التونسية وجبهة التحرير الوطني لمناشدة المحافظة السامية للاجئين لهيئة الأمم المتحدة بالتدخل **السريع لتقديم مساعداتها، وضمان وصول المساعدات الانسانية** بانتظام وقد أقرت هيئة الأمم المتحدة في 6 نوفمبر **1958 مشروع قرار تقدم به المنجي سليم** والفيلالي ممثلا تونس والمغرب، **يتضمن حث المندوب السامي لشؤون اللاجئين على الاسراع بمساعدة اللاجئين الجزائريين بكيفية ناجعة**[1].

إن المساعي الدولية المتعددة **كللت بتدخل المحافظة السامية للاجئين لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين، كما قدمت العديد من المنظمات الدولية والحكومات مساعداتها المادية** وحسب الاحصائيات الرسمية **للمحافظة السامية** للاجئين فقد زود اللاجئون الجزائريون خلال الفترة ما **بين 1959 و1962 كما قيمته 22 مليون دولار أمريكي**[2]، **مقدمة من طرف 29 دولة و65 منظمة دولية ويمكن** تصنيف هذه المساعدات، **المالية المقدمة** إلى ما **يلي**:[3]

1- **من المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة 7.487.664 دولار أمريكي.**

2- تبرعات من الحكومات **6.640.005 دولار أمريكي.**

3- منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر **4.872.057 دولار أمريكي.**

4- تبرعات من منظمات خاصة **3.204.198 دولار أمريكي.**

المجموع: 22.158.884 دولار أمريكي.

[1]- عبد الله المقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 18.

[2]- **عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 547.**

[3]- **بوحوش، المرجع نفسه، ص 548.**

وبما أن هؤلاء المهاجرين يعتبرون ركيزة أساسية للثورة على الحدود فان جبهة التحرير الوطني أولت لهم اهتمام كبيرا فشكلت لهم لجان خاصة بالشؤون الاجتماعية مشتركة بين جيش وجبهة التحرير حيث تشرف على الآتي[1]:

1) تمنح لكل لاجئ بطاقة تسمى بطاقة لاجئ.
2) تقدم الخيام والمواد الغذائية والملابس.
3) مراقبة الحالة الصحية للاجئين.
4) احصاء السكان على الحدود الجزائرية التونسية.

ولم يقتصر دور جبهة التحرير الوطني على تطير اللاجئين فقط بل سعت الى تجنيدهم وتحضيرهم للعمل العسكري لتمكينهم من تعزيز وحدات جيش الحدود حيث قام العديد منهم بالالتحاق ترادى بصفوف جيش التحرير الوطني وبلغ عدد المتطوعين الى نوفمبر 1960 نحو 9279 متطوعا تم توزيعهم على الشكل التالي[2]:

المنطقة الأولى: 1122.
المنطقة الثانية: 1003.
المنطقة الرابعة: 2500.
المنطقة الخامسة: 812.
المنطقة السادسة : 1832

لقد ساهمت المنظمات الوطنية والشعبية التونسية الى جانب الدعم الحكومي وقدمت المنظمات العمالية والطلابية والسنوية أشكالا مختلفة من الدعم للاجئين الجزائريين وحددت الحكومة التونسية موقفها من قضية اللاجئين الجزائريين باعتبار أنها مشكلة سياسية لا تعالج الا بحصول الجزائر على استقلالها وعودة اللاجئين الى بلادهم وفي هذا الاطار كانت الحكومة التونسية تندد باستمرار

[1]- صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962، رسالة مقدمة لنيل الشهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2009/2008، ص 101.

[2]- سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، المرجع السابق، ص 39.

بتواصل الحرب وبتجاهل الطرف الفرنسي لعواقب المشكلة الجزائرية التي خلقت أكثر من 300 ألف لاجئ بتونس والمغرب [1]، وهذا الموقف المؤيد لاستقلال الجزائر والداعي الى ايجاد تسوية عادلة لقضية الشعب الجزائري، أكد تواصل جهود الحكومة التونسية والهلال الأحمر التونسي لإعانة اللاجئين الجزائريين، والتكفل بهم اجتماعيا بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية للثورة الجزائرية، وعشية توقيف إطلاق النار في مارس 1962، ساهمت الحكومة التونسية والهلال الأحمر التونسي في الإشرا على عودة الجزائريين إلى بلدهم[2]، وكذا فإن اللاجئين ورغم مأساوية وضعهم، شكلوا رافدا قويا من روافد الثورة، وزودوا جيش التحرير بالمئات من المجاهدين الذين شاركوا في جل المعارك الحدودية الشرقية وهذا ما يفسر التضخم السريع في أعداد أفراد جيش التحرير على الحدود الذي أصبح عددهم يقارب عدد أفراد الجيش العامل بالداخل.[3]

[1]- عبد الله المقلاتي، المرجع سابق، ص 20.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 547.

[3]- شترة، ، المرجع السابق، ص 50.

المطلب الثاني: التضامن الشعبي

بعد إبرام اتفاقية 20 مارس 1956 بين فرنسا وبورقيبة التي أصبحت تونس بموجبها دولة **مستقلة**، تحولت إلى قاعدة خلفية أساسية للثورة الجزائرية[1] **وملجأ لاستقبال وإيواء أعدادا هائلة من اللاجئين الجزائريين الفارين من القمع الاستعماري**[2]، **وبدورها قامت الحكومة التونسية بتقديم** تسهيلات لنشاط الجزائريين في تونس، وتنسيق التضامن بين الجالية الجزائرية والشعب التونسي لمسايرة **التضامن مع القضية الجزائرية**[3]، وقد اتخذ التضامن التونسي الجماهيري والرسمي مع الثورة الجزائرية عدة أشكال، منها الاجتماعات والاضرابات والمظاهرات التي كانت أبلغ تعبير عن مساندة تونس الشقيقة للجزائر المكافحة، وتهدف هذه الاجتماعات إلى تنوير الرأي العام والجماهير وتحسيسهم بالقضية **الجزائرية، فعلى إثر اعتقال القادة الجزائريين عقد ممثلو المنظمات القومية اجتماعا عاما، شارك فيه الحزب الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين، وأصدروا بيانا جاء فيه أنهم يشهرون بعمل السلطات الفرنسية المشين والخارج** عن القانون الدولي والمنافي لكل مروءة وذلك بإلقاء القبض غدرا على الزعماء الجزائريين الذين كانوا خارج المناطق الجوية الفرنسية قادمين إلى مؤتمر السلم والمفاوضة، خاصة وأنهم كانوا في ضيافة تونس ومراكش، وحمايتهما إذ يعتبر استفزازا لشعوب شمال إفريقيا **وعداوة سافرة تهدد استقلال تونس ومراكش**[4]، وشهدت العاصمة التونسية ومدنها مظاهرات شعبية منددة باعتقال الزعماء يوم **23 أكتوبر 1956، رفع فيها المتظاهرون أعلاما تونسية وجزائرية، واستجابة لدعوة المنظمات القومية قام الشعب التونسي بإضراب عام ونظم** مظاهرات كبرى يوم **24 أكتوبر 1956 احتجاجا على اختطاف القادة الجزائريين**[5].

---

[1]- بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 39.

[2]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 128.

[3]- عبد الله المقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المرجع السابق، ص 109.

[4]- اللولب، المرجع السابق، ص 343.

[5]- اللولب، المرجع نفسه، ص 380.

والملاحظ أن المنظمات القومية أدانت باختطاف القادة الجزائريين وهم في طريقهم للمشاركة في مؤتمر السلم واعتبرته تعديا على كرامة وحرمة الشعب التونسي، ولهذا وجهت دعوة للقيام بإضراب **عام** للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرري، كما قرر ممثلوها **أن تكون غرة** نوفمبر يوما قوميا مجيدا لإحياء ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية وأن يقوم الشعب التونسي بإضراب **كامل، وأن يعقد اجتماعات قومية** في جميع المدن وقراها، واستجابة لنداء المنظمات القومية تم إحياء الذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية بتنظيم اجتماعات في كامل البلاد، شارك فيها عشرات الآلاف من التونسيين الذين عبروا عن وحدة شعوب شمال إفريقيا ونضالها في سبيل تحرير المغرب العربي واسترجاع حريته المغتصبة وقد حيا الخطباء في هذه الاجتماعات كفاح الشعب الجزائري الشقيق وعبروا عن تضامنهم الكامل، أما بمناسبة ذكرى أول نوفمبر الذي أطلقت عليه تونس "يوم الجزائر"، فقد أقامت المنظمات القومية التونسية يوم أول نوفمبر **1956 مهرجانا شعبيا شارك فيه عشرات الآلاف** من التونسيين حيث عاشت البلاد يوم حداد واعتكاف ترحما على أرواح الشهداء[1]**، وعند عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة عقدت المنظمات القومية (الحزب الحر الدستوري والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين) اجتماعا وأصدرت بيانا أعلنت فيه تأييدها الكامل للقطر الجزائري الشقيق لدى المنظمة الأممية،** وأكدت هذه المنظمات تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الحرية والكرامة والاستقلال وقررت أن يكون يوم عرض **القضية الجزائرية** في مجلس الأمن **يوما للإضراب** العام عن العمل، وفي هذا الإطار عقد اجتماع **للمنظمات القومية يوم 31 أكتوبر1957** بالنادي المركزي للحزب الدستوري وأصدروا بيانا لدعوة الشعب التونسي إلى حضور الاجتماع الذي سيجري يوم 1 نوفمبر **1957، لإحياء الذكرى الثالثة** لاندلاع الثورة الجزائرية وتمت الاستجابة لهذه الدعوة **وأحيت تونس الذكرى، وأعلنت تضامنها التام** مع الشقيقة الجزائر المجاهدة في سبيل الحرية والاستقلال واحتفلت تونس بأكملها بيوم الجزائر، **كما**

[1]- اللولب، المرجع السابق، ص 346.

قامت المنظمات القومية بتنظيم اجتماعات شعبية في جميع المدن ألقيت فيها الخطب المعبرة عن تضامن الشعب التونسي مع شقيقه الجزائري[1].

كما نظمت جامعة تونس للحزب الدستوري اجتماعا عاما لحضور المنظمات الشعبية وممثل جبهة التحرير الوطني الجزائرية تم التحدث فيه عن القضية الجزائرية، وصودق على لوائح وبرقيات تم ارسالها إلى جبهة التحرير الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ جاء فيها: "إن الشعب التونسي الذي يقيم بأسره يوم الجزائر، ويؤكد لكم باعتباركم الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري تأييده ومناصرته لكفاح شعبكم وأن هذا التضامن الفعلي بين الشعبين يمثل خير ضمان لتحرير شمال إفريقيا تحريرا كاملا وحقيقيا" كما أرسلت برقية أخرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها: "إن الشعب التونسي الذي يقيم بأسره يوم الجزائر يستنكر حرب الإبادة التي يتبناها الاستعمار الفرنسي منذ أربع سنوات على الشعب الجزائري المطالب بحريته واستقلاله ويعلن كامل تأييده ومناصرته للجزائر الشهيدة ويطلب منكم استعمال كل ما لديكم من نفوذ لتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره وفق مبادئ هيئة الأمم المتحدة ولتفتح في أقرب الآجال مفاوضات بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية وفرنسا لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية"[2].

وكذلك قيام الحزب الدستوري التونسي بعقد اجتماع عام بمقره يوم 25 أكتوبر 1961، ضم كل من الحزب الحر الدستوري والمنظمات القومية أصدروا خلاله البلاغ التالي: "إن المنظمات القومية التالية الحزب الحر الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين والمجلس الأعلى للشباب والاتحاد القومي النسائي التونسي المجتمعة بمقر الديوان السياسي وبعد الاستماع إلى مدير الحزب حول الكفاح البطولي الذي يخوض غماره الشعب الجزائري الشقيق يقررون[3]:

[1]- اللولب، المرجع السابق، ص 346.

[2]- اللولب، المرجع نفسه، ص 350.

[3]- نفسه، ص 369.

1-جعل غرة نوفمبر 1961 يوما قوميا للتضامن مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال.

2-عقد ندوات مشتركة لإطارات الحزب والمنظمات القومية بكامل تراب الجمهورية التونسية يوم 31 أكتوبر 1961.

3-تنظيم تجمع شعبي يوم 1 نوفمبر 1961 بتونس تأييدا ودعما للجزائريين."

المطلب الثالث: مساندة الطلبة الجزائريين

بعد احتلال فرنسا للجزائر منعت الجزائريين التعليم، لهذا هاجر الطلبة إلى تونس طلبا للعلم، وقد سعت الحكومة التونسية إلى مساعدتهم وتوفير الدعم لهم، حيث تم بوزارة المعارف إحداث مصلحة اجتماعية تسهر على مصالح الطلبة الجزائريين بتونس، في هذا السياق نظرت وزارة المعارف في وضعية الطلبة الجزائريين بتونس، والذين لا تسمح لهم ظروفهم بالعودة إلى الجزائر في العطلة الصيفية نظرا للاعتقالات التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية ولهذا أصدرت الوزارة البلاغ التالي: "تعلن وزارة المعارف الطلبة الجزائريين الذين اضطروا إلى الإقامة بتونس أثناء العطلة الصيفية بأنهم يمكنهم الاتصال بديوان الوزير وبالمصلحة الاجتماعية نظرا لإمكانية إسعافهم"[1]، وترمي الوزارة من خلال هذا الإعلان إلى إحصاء الطلبة بقصد توفير المبيت والمطعم لهم علما أن المبيتات والمطاعم كانت تغلق في العطلة الصيفية ونظرا لتلك الظروف فتحت أبواب البعض منها بصفة استثنائية للطلبة الجزائريين، وتجدر الإشارة إلى أنه كان يوجد عدد كبير من الطلبة الجزائريين الذين يزاولون تعليمهم بتونس العاصمة وقد قطعت الصلات بينهم وبين بلادهم وذويهم، لذا قررت وزارة المعارف التونسية إعانة المحتاجين منهم بالاشتراك مع جمعية الطلبة الجزائريين، وقد سلمت هذه الأخيرة قائمة تضم 500 طالب تكفلت الوزارة بهم.

لقد تعاطفت وزارة المعارف مع الطلبة الجزائريين واتخذت عدة إجراءات لتسهيل إلتحاقهم بالمدارس التونسية، ولهذا أصدرت بيانا جاء فيه : "نظرا للحالة الاستثنائية وللظروف العصيبة التي تجتازها الجزائري والتي نتج عنها إغلاق أبواب المدارس، ونظرا لرغبة الحكومة التونسية في تسهيل إقامة إخواننا الجزائريين اللاجئين لربوعنا وتقديم يد المساعدة لهم في جميع الميادين وخاصة الشباب الطلاب"[2]، فقد تعاطفت الحكومة التونسية مع الطلبة الجزائريين في ظروفهم الصعبة ولهذا قرر المجلس الوزاري إشراك الطلبة الجزائريين في التمتع بالمنحة القومية للتعليم العالي المنصوص عليها في الأمر رقم

[1]- اللولب، المرجع السابق، ص 503.

[2]- نفسه، ص 506.

78 -57 الصادر في 12 أكتوبر 1957، وقد قام الاتحاد العام لطلبة تونس بالتدخل لدى الحكومة التونسية للمطالبة بتحسين وضعية الطلبة الجزائريين وامدادهم بالمنح والاعانات الاجتماعية لإعانة أنفسهم على الدراسة، ومساواتهم مع التونسيين في الحقوق الجامعية، وفي تقرير لوزارة الشؤون الثقافية الجزائرية مقدم إلى المجلس القومي للثورة الجزائرية من أكتوبر 1958 إلى نوفمبر 1959 يتحدث عن الطلبة الجزائريين المسجلين بالمدارس التونسية يقول أن هناك 600 طالب يتلقون التعليم العربي الزيتوني[1]، هذا بالإضافة إلى أن هناك 200 طالب جزائري في الثانويات تشملهم رعاية وعناية الجمهورية التونسية، ويتحدث التقرير كذلك عن المنح التي أسندت للطلبة الجزائريين إذ يقول: "قبل تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية هناك 13 منحة من الحكومة التونسية، و13 منحة للطلبة الجزائريين بالخارج، ثم أصبحت 26 منحة للطلبة الجزائريين بالخارج"[2]، ولقد تقرر زيادة عدد المنح المسندة للطلبة الجزائريين بتونس والخارج من طرف الحكومة التونسية مما أدى إلى تحسين ظروفهم، ومن جانب آخر تفيد الأرقام الرسمية أن المعاهد والمدارس التونسية كانت تحتضن قبل الثورة الجزائرية وما بعدها مئات التلاميذ والطلبة في التعليم الثانوي والعالي سواء تعلق الأمر بالمدارس العصرية، أو بجامع الزيتونة وفروعه، ومنذ حصول تونس على استقلالها وعلى إثر انبعاث الجامعة التونسية في سنة 1960 قامت الحكومة التونسية بإسناد عدد هام من المنح المدرسية والجامعية إلى التلاميذ والطلبة الجزائريين وبلغ عددها خلال السنة الدراسية 1960-1961 ما يقارب 536 منحة توزعت كالآتي[3]:

[1]- اللولب، المرجع السابق، ص 505.

[2]- المرجع نفسه، ص 508.

[3]- نفسه، ص 510.

الاختصاص	عدد المنح
الآداب	17
علوم اقتصادية	7
علوم	10
هندسة	1
حقوق	2
تعليم ثانوي	499
المجموع:	536

مما سبق ذكره نلاحظ أن الحكومة التونسية قدمت الرعاية والدعم للتلاميذ والطلبة الجزائريين ونلمس ذلك في القرارات التي أصدرتها في حقهم والمتمثلة في **تسهيل التحاقهم بمقاعد الدراسة** بالزيتونة والمدارس والجامعات وفتح المطاعم لهم خلال فصل صيف وإحداث مصلحة خاصة بهم بوزارة المعارف ومنحهم المنح الدراسية، بتونس والخارج والتي ارتفع عددها من سنة لأخرى، وساهمت في **تحسين** ظروفهم وساعدت كذلك الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتوفير المقر والدعم المادي والمعنوي وهذا في إطار دعمها ومساندتها المطلقة للشعب الجزائري في كفاحه التحرري[1].

[1]- اللولب، المرجع السابق، ص 511.

المبحث الثاني: الدعم الإعلامي

المطلب الأول: الصحافة

انطلقت الثورة المسلحة في نوفمبر 1954، في وقت بلغت فيه دعاية وسائل الإعلام الفرنسية درجته القصوى ضد الوعي الثوري للشعب الجزائري فأدركت الثورة المسلحة الدور الاستراتيجي الإعلامي الثوري والدعاية في المعركة الوطنية، كما أدرك المسؤولون أن نجاح الثورة يتوقف بالدرجة الأولى على الكفاح المسلح، ثم يليه الإعلام الذي يؤدي مهمة سياسية تعمل على تنوير الرأي العام الوطني وتدويل القضية الجزائرية، خاصة إذا علمنا أن ثورة نوفمبر 1954 كانت تواجه عدوا شديد المراس عريقا في ميدان الإعلام[1].

هذا ما جعل الجزائر تتصل بالدول الشقيقة بنشر قضيتها ودعمها بسلاح القلم وتدويلها في المحافل الدولية، فقد ساهم في ذلك الإعلام التونسي، فاهتمت قيادة الثورة الجزائرية بالدعاية والنشاطات الاعلامية إلى جانب اهتمامها بالعمل السياسي والدبلوماسي والعسكري فبادرت إلى فتح مكتب الدعاية والإعلام بتونس منذ شهر مارس1956، وكان هذا المكتب تابعا لبعثة جبهة التحرير الوطني بقاعدة تونس ثم أصبحت تحت إشراف وزارة الإعلام، و يقوم هذا المكتب بالإشراف على كل النشاطات الإعلامية والسياسية، كما يقوم بالاتصال بمختلف الصحف المحلية والدولية ومختلف السفارات للدعاية للثورة الجزائرية[2].

ومن أهم الوسائل الإعلامية التي تلعب دورا هاما في حياة المجتمعات هي: الصحف والمجالات المختلفة ، ولعل من أبرز الصحف العربية التي كان لها دورا متميزا في مساندة الثورة الجزائرية، ووقفت ضد حملات التشويه التي كانت تشنها الصحف الفرنسية في حق الثوار الجزائريين والشعب الجزائري نجد صحيفة العمل التونسية L'action ، حيث نشرت سلسلة من المقالات والتحقيقات منذ اندلاع

---

[1]- أحمد بن جابو، الدعاية الثورية كمنعطف حاسم في الثورة الجزائرية 1954-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسة ملتقيات الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص91.

[2]- عبد الله المقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ج2، ص84-86.

الثورة التحريرية، فكتبت في الثاني من ماي 1956 مقالا بعنوان " كنت مع الثوار" أما في أوت نشرت مقالا أخر بعنوان " رسالة اعتراف"[1]، ولقد لخصت كذلك مجلة Action في افتتاحيتها ليوم 24 فيفري 1958 موقف تونس الصارم والقوي :"سنساعد الجزائريين ماديا معنويا بكل الوسائل التي في وسعنا لأن مصيرا مشتركا يربطنا، وإذا أراد المسؤولون الفرنسيون احتلال تونس من جديد لكي يقضوا على الشعب الجزائري، فإنهم يعززون ذلك المصير..."[2]، وكذلك تركت هذه الجريدة مقالا نشر فيه الانطباع للتعرف على الخطوط العريضة المسطرة في برنامج الصومام[3].

وأيضا من بين الصحف والنشريات التي كانت تصدر في تونس" جريدة المقاومة" وهي لسان حال جبهة التحرير الوطني حيث صدرت نصف شهرية ثم أسبوعية و أول عدد لها صدر يوم 1 نوفمبر 1956 بالجزائر والمغرب، وانتقلت إلى تونس وكانت غنية بتعاليق والتحاليل السياسية للواقع الثوري بالجزائر فقد علقت في العدد السابع لها تقول: "إن النجاح الذي حققته صحيفة المقاومة الجزائرية يكمن في التكاثف والتكتل مع الأشقاء المغاربة، بعد استقلال المغرب وتونس وأولت الجريدة أهمية كبيرة لتغطية أحداث المغرب العربي و تطور الأوضاع ببلدانه خاصة بالبلد الذي كانت تصدر منه".

كانت تنقل دائما تصريحات ومواقف الرئيس بورقيبة المتعلقة بالقضية الجزائرية، وبعد توقف جريدة المقاومة وتوحيدها في جريدة المجاهد، هذه الأخيرة التي رافقت مسيرة الكفاح التحريري كناطق رسمي بلسان جبهة التحرير الوطني، حيث بدأت في الصدور بالجزائر العاصمة منذ جوان 1956، ثم انتقلت إلى المغرب لكن قادة الثورة الجزائرية، قرروا نقلها إلى تونس من قيادة الثورة المستقرة بالقاهرة وصدر العدد الحادي عشر من الصحيفة بتونس في الفاتح من نوفمبر 1957، وانفصلت الطبعات

---

[1]- سيدي موسى، محمد الشريف، الثورة الجزائرية في وسائل الإعلام العالم الثالث والكتلة الشرقية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة ملتقيات الإعلام ومهامه أثناء الثورة، الجزائر، دار القصبة للنشر والتوزيع،2010، ص306.

[2]- فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، الجزائر، الرغاية، 2011، ص32.

[3] - MOHAMED Teguia, L'Algérie en guerre, office des publications universitaires, Hydra ،Alger, p 220.

العربية والفرنسية وأصبح لكل طبعة محتوى ومضمون خاص، وكانت النسختان تطبعان في مطبعة لابريس (la presse) في تونس[1].

وقد احتفظت الصحافة التونسية بالشهادات وذكريات ومواقف توضح من خلالها مدى التقارب والتآزر بين الشعبين ومن بين تلك الصحف والمجلات التي دعمت القضية الجزائرية وتدويلها أمام المحافل الدولية نجد صحيفة **الصباح ، العمل ، الأسبوع ، العمل الإفريقي ، لابراس**[2]، ومن جهة أخرى فتحت تونس أبوابها للشعراء والمفكرين الجزائريين والتونسيين الذين اهتموا بكفاح الشعب الجزائري، وراحوا ينظمون القصائد الملهبة في دعم الثورة الجزائرية في الصحف والمجلات التونسية طارقين بذلك أخطر سلاح وهو الإعلام خلال الفترة الاستعمارية، فلقد اعتبرت مجلة الفكر التونسية الثورة الجزائرية، ثورة الشعب التونسي والعرب ككل وخصصت لها حيزا إعلاميا كبيرا للإشهار وتتبع تطوراتها من خلال كتابات المفكرين التونسيين[3].

كما أنها عبرت عن تضامن الشعب التونسي مع شقيقه الجزائري والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية للشعبين، والحث على الوحدة بالإضافة إلى أنها كانت تواجه سهامها اللاذعة للاستعمار الفرنسي وتندد بجرائمه وكانت أيضا تعمل على تعريف العالم بالقضية العادلة للشعب الجزائري وعلى غرار المجال الإعلامي لعبت الكتابات المسرحية دورا هاما في التعريف بالقضية الجزائرية[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة 1954-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 217،216.

[2]- محمد صالح الجابري، الثورة الجزائرية، مجلة الفكر، العدد 91، جانفي 1986، ص22،21.

[3]- مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 81،80.

[4]- مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية، 1955-1962، المرجع السابق، ص58.

المطلب الثاني: الإذاعة

عندما اندلعت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 في الجزائر وحدت إذاعة صوت العرب مناصرة **والتأييد** بالكلمة الهادفة والأغنية الملتزمة والأناشيد الحماسية والتعاليق السياسية الموجهة، **والأحاديث** الدينية التي تحث على الجهاد و**الاستشهاد** في سبيل الله، من أجل الحرية والاستقلال، والبرامج الخاصة في شتى المناسبات والذكريات التاريخية التي تهم الشعب الجزائري المكافح من خلال إذاعة صوت العرب[1].

فقد وافقت تونس أن تبث إذاعتها حصصا للجزائر الشقيقة، ولكن الحكومة الفرنسية احتجت على هذا البث ولهذا كلف الحبيب بورقيبة وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري بمناقشة **الاحتجاج وعند اجتماعه** بالمسؤولين الفرنسيين وبالصحف قدم لهم عواطف الشعب التونسي و**التحمس لمناصرة** الشعب الجزائري في كفاحه التحريري[2].

فقد بدأت الإذاعة التونسية تبث برنامجا خاصا بالجزائر بعنوان صوت **الجزائر** الشقيقة في سنة 1956[3].

وبالرغم من احتجاجات السلطة الفرنسية بررت ذلك بالرد على الذين يدعون أن الجزائر أرض فرنسية وتنوير الرأي العام الفرنسي أنها عربية، وذلك في إطار التضامن التونسي مع القضية الجزائرية[4].

وهو عبارة عن برنامج تونسي يذاع ثلاث مرات في الأسبوع ومدته 20 إلى 30 **دقيقة و** يبدأ البرنامج بالنشيد قسما، وينتهي به ويشمل أخبار عسكرية وتعليقات سياسية قصيرة وبلاغات عن العمليات

---

[1]- رابح تركي عمامرة، صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب في القاهرة من عام 1956-1962، **المركز** الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر، **سلسلة ملتقيات الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دار القصبة، الجزائر**، 2010، ص190.

[2]- بن سلطان **وآخرون**، الدعم العربي للثورة الجزائرية، **المرجع السابق**، ص67.

[3]- **اللولب**، التونسيون **والثورة الجزائرية**، **المرجع السابق**، ج1، ص ص 604،606.

[4]- بن سلطان **وآخرون**، **المرجع السابق**، ص67.

القتالية والنجاحات اليومية المحققة عبر ميادين القتال تقوي الإصرار و روح الحماس في الأوساط الجماهيرية **وكتائب التحرير على النضال**[1].

وكان هذا البرنامج يذاع باللغة العربية ويضم أخبارا **عسكرية وتعاليقا سياسية**، لكن هذا البرنامج **توقف**، وقرار توقيفه لم يدم طويلا حيث أعيد برمجته من جديد بعنوان **صوت الجمهورية الجزائرية مدة** نصف ساعة وكان البرنامج يسجل أنباء عسكرية باللغة العربية وأخرى بالقبائلية وأخرى بالفرنسية[2].

وتكمن أهمية هذه الإذاعة في صوت عيسى مسعودي –رحمه الله- **الذي يعد من أبرز الأصوات** الإذاعية الجزائرية عبر أمواج الإذاعات الجزائرية مع معركة **التحرير، إذ استطاع** هذا الصوت أن يجند **آلاف الشبان الجزائريون بالرغم من أن مدة البث لا تزيد عن 30** دقيقة التي كانت غنية بالمعلومات العسكرية عن المعارك الطاحنة التي تدور رحاها بأرض الثورة الجزائرية والتعاليق السياسية[3].

ومن المعدين والمقدمين لبرنامج هذه الإذاعة نذكر الأسماء التالية:

1- **عيسى مسعودي.**
2- محمد بوزيدي.
3- **لمين بشيشي.**
4- العربي سعدوني.
5- سيرج **ميشال للتعاليق السياسية الفرنسية**[4].

كما أثرى البرنامج بحصص **أسبوعية تتناول المواضيع التالية:**

- **ركن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يتداول عليه طلبة جامعيون.**
- **ركن الاتحاد العام للعمال الجزائريين** يقوم به الإطار النقابي **نور الدين إسكندر.**

---

[1]- صالح محمد، الطاهر، من وسائل **الاتصال** الجماهيري خلال حرب التحرير، مجلة أول نوفمبر، **ع12، 1975، ص48.**

[2]- **فائزة بكار، إذاعة الجزائر الحرة المكافحة 1956-1962، مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام **والاتصال، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 54.**

[3]- عبد القادر نور، الإعلام عبر الوسائل السمعية للثورة **الجزائرية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954 سلسلة ملتقيات الاعلام ومهامه أثناء الثورة، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص210.**

[4]- **عبد القادر نور، شاهد على ميلاد صوت الجزائر ذكريات وحقائق، دار هومة،** الجزائر، ط**2، 2008، ص ص39،38.**

- قراءة في الصحف الدولية عن القضية الجزائرية.
- شؤون إفريقية.
- أضواء على تاريخ الجزائر.
- النشاطات السياسية والدبلوماسية لممثلي الثورة في الخارج.
- مختصرات من جريدة المجاهد.
- قصائد حماسية يقوم بها الشاعر مفدي زكريا[1].

إن صوت الجزائر الحرة المكافحة التي تذاع من تونس بحق في تدعيم كيان الثورة بصورة فعالة فكان جنود جيش التحرير الوطني وكل الشعب الجزائري يتسابقون إلى سماعها في كل وقت، ومن خلالها عرف الضمير الحر والرأي العام العالمي شرعية كفاح الشعب الجزائري وثورية المباركة وأهميتها في تحرير الشعوب وتقرير المصير، حيث رسمت الطريق واضحا لكل من يريد التخلص من الاستعمار بمختلف أشكاله وألوانه.[2]

خلافا للمرحلة الأولى التي كان فيها التفاعل مع المستمعين بفضل الموجات المتوسطة، لم يعد لدى برنامج المرحلة الثانية أي صدى يذكر، لذا قرر أمحمد يزيد وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة أن يحدث بعض التغيير الذي كان في أمس الحاجة إليه فقد نقل كل من عيسى مسعودي وامحمد بوزيدي عام 1959 إلى مدينة الناظور بالمغرب لتدعيم طاقة إذاعة الجزائر في القاهرة لتعزيز البعثة الدبلوماسية الجزائرية وقد كانت هذه الإذاعة بالنسبة للشعب الجزائري يوميته الرسمية التي تعكس له كل ما يجري على الصعيد العسكري بين فصائل التحرير من أبنائه وبين قوات العدو الفرنسي، وبفضل هذه الإذاعة التي كان يسيرها جزائريون من جنود ومناضلي جبهة التحرير الوطني،

[1]- الأمين بشيشي، أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ومحطات إذاعية أخرى، منشورات أصالة، دار الثقافة ،2013، ص ص 33، 32.

[2]- موسى صدار، تطور الموصلات اللاسلكية 1956-1962 (التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962) الجزائر، وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2001، ص22.

استطاعت الثورة التحريرية أن تخاطب كافة أفراد الشعب الجزائري في المدن والقرى والأرياف، أما بالنسبة لمصادر الأخبار التي تبثها هذه الأخيرة فقد كانت تستقى من ثلاثة مصادر وهي كالتالي:

1- ما ينقل إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الوطنية من بلاغات عن طريق القوات المسلحة.

2- ما تناقلته وكالات الأنباء الأجنبية بما فيها البلاغات العدوانية والتي كانت تكيف حسب تحليل الأسلوب في الحرب النفسية.

3- ما يصرح به الأفراد من المواطنين الذين يلجؤون تحت قمع العدو إلى الحدود التونسية.[1]

ولما اكتشفت فرنسا هذه الإذاعة قدمت مذكرة احتجاج عن طريق دي ألم جيلي، الوزير المفوض المعتمد بالسفارة الفرنسية بتونس بتاريخ 3 جويلية 1956 والتي تتعلق بالإذاعة الموجهة إلى الجزائر وعلى إثر هذا الاحتجاج، استدعت الحكومة التونسية قبول الاحتجاج الفرنسي الخاص بحصة الجزائر الحرة من إذاعة تونس المناهضة لسياسة فرنسا، ويتم الاستماع إلى الراديو وبرنامج قنوات الجزائر، في القناة ثلاث مرات في الأسبوع.[2]

وفي انطلاقة تأسيس الحكومة الجزائرية في سبتمبر 1958، أصبحت الثورة تعتمد على وزارة الأخبار في ميدان الإعلام ومهمتها تنظيم شؤون الإعلام في داخل والخارج وقد كان لوزارة الأخبار والإعلام تمثيل واسع بتونس ثم أصبحت تشرف على أجهزة الإعلام الجزائرية انطلاقا من تونس بما فيها الصحف والإذاعة ومكاتب الإعلام ، كما كانت تصدر النشرات السياسية وتعقد المؤتمرات الصحفية، وقد أنشأت الوزارة مكتبا للوثائق والمعلومات يجمع كل ما يكتب عن الثورة الجزائرية، وأنشأت إلى جانب ذلك قسما للسينما ووكالة الأنباء الجزائرية حيث رأت وزارة الأخبار الجزائرية ضرورة تأسيس وكالة للأنباء خاصة بالثورة الجزائرية، خاصة بعد تزايد أساليب التحريف من طرف وكالات الأنباء الفرنسية الداعمة للاستعمار الفرنسي، فتأسست الوكالة الجزائرية سنة

[1]- مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2011، ص165.

[2]- اللولب، المرجع السابق، ج1، ص621.

1961 بتونس، ويتمثل دورها في الأساس بالإشراف على كل ما يتعلق بالثورة الجزائرية كما كانت تقوم بإعداد نشرة إخبارية يومية باللغتين العربية والفرنسية لشرح القضية الجزائرية وتطوراتها للرأي العام المحلي والدولي، كما تقوم الوكالة بتبادل الخدمات الإعلامية مع وكالات الأنباء العالمية وكان للسينما أيضا دورا كبيرا في التعريف بالقضية الجزائرية من تونس بإنشاء فرقة سينمائية من المجاهدين، أنتجت سنة 1957حصصا تلفزيونية لتعريف بالثورة الجزائرية، وحياة المجاهدين، وأوضاع اللاجئين بتونس، كما أنشأت مدرسة للتكوين السينمائي بتونس، ونظرا لأهمية الإعلام السينمائي، أنشأت وزارة الأخبار قسما للسينما سنة 1959 مهمته إعداد الأفلام التسجيلية عن المعارك وحملات القمع الاستعماري وحياة اللاجئين بتونس، وكانت الأفلام الجزائرية من أهم الأفلام التي أنتجها قسم السينما منذ سنة 1960 وكان لها تأثيرا واسعا في خدمة القضية الجزائرية نذكر فيلم :"جزائرنا و فلم بنادق الحرية.... "[1]

ونلاحظ أن الإذاعة التونسية قامت بدور فعال في الدعاية للثورة الجزائرية والتعريف بها على المستوى الداخلي والخارجي[2] لإيصال صوتها إلى جميع الفئات بسبب تفشي الجهل[3].

[1]- عبد الله المقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة، ج2، المرجع السابق، ص 97،98.

[2]- اللولب، المرجع السابق، ص 622.

[3]-فريال بوشوشة، المذيع زهير عبد اللطيف، إذاعة الجزائر الحرة المكافحة السلاح الثاني للثورة التحريرية امين البشيشي وزير الإعلام الأسبق، جريدة الشعب يوم 2013/12/15.

خاتمة

لقد كان لبلدان المغرب العربي دورا في مساندة القضية الجزائرية، وللشعب الجزائري في ثورته أثر كبير في نجاح واستمرارية مسيرة الثورة الجزائرية، وهذا الدعم ظهر في أشكال متنوعة، ولاسيما في مجال التسليح بحيث لعبت أراضي تونس دورا في تمرير الأسلحة والذخيرة التي كانت تأتي من بلدان المشرق العربي.

- إن الكفاح المشترك الذي عمل على تجسيده عدد من المناضلين التونسيين قد اكتسى أهمية كبيرة في فترة الاستعمار، وقد تمكنوا من خلاله بالاستقلال الذي هو الهدف الأول لنشاطهم.
- ويعتبر استقلال تونس له أثر إيجابي في دعمها بالقضية الجزائرية، وهذا يظهر في التضامن الرسمي والشعبي في البلد المستقل لخدمة استراتيجية وحدة النضال المغربي ووحدة النضال المغاربي، وبسبب توسع الثورة الجزائرية وامتدادها داخل الحدود التونسية وتزايد التضامن الشعبي معها، الشيء الذي أبقى على تمركز القوات الفرنسية في الحدود الشرقية وتزايدت اعتداءات الجيش الفرنسي على الشعب التونسي بداية من سنة 1958.
- لم يقتصر الدعم التونسي للجزائر في المجال السياسي والعسكري بل تعدى إلى المجال الإعلامي والاجتماعي، كانت الثورة الجزائرية تجد منذ السنوات الأولى لاندلاعها تضامنا ومساندة شعبية واسعة بحكم تواجد جالية معتبرة من اللاجئين بما فيهم الطلبة الجزائريين بتونس واختلاطهم بشعبها الذي قدم لهم كل التسهيلات والمساعدات اللازمة لها، وفتحت تونس منابرها الإعلامية للتعريف بالقضية العادلة للشعب الجزائري وإسماع صوت الجزائر الحرة في مختلف الصحف والجرائد الجزائرية والتونسية الناطقة بلسان الثورة الجزائرية، والتي تعمل على فضح جرائم فرنسا في الجزائر.
- ونتيجة للمساعدات التي كانت تصل للجزائر من قبل تونس جعلت فرنسا تقول بأن ذلك يعد خرقا لأراضيها وشؤونها الداخلية ومن أجل الحد من تلك المساعدات اتخذت السلطات

الفرنسية جملة من الإجراءات الهادفة إلى عزل الثورة عن محيطها المغاربي وذلك بإنشائها لخطي **أندري موريس**، و**شال موريس** بين سنتي 1957-1959.

وهذه أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها في نهاية هذا العمل المتواضع.

الملاحق

الملحق رقم 01

بيان أول نوفمبر[1]

[1] ـ تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، ط2، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 307.

الملحق رقم 02

خطب الافتتاح لممثلي الوفود في مؤتمر طنجة[1]

بسم الله الرحمان الرحيم

سادتي

باسم جبهة التحرير الوطني الجزائرية المثلة لإرادة الشعب الجزائري الكافح أحيي وأقدر الأفكار الشاملة التي صممها هذا المؤتمر التاريخي، مؤتمر وحدة المغرب العربي على مثل سامية تتصل بتلك الرسالة التي اضطلعت شعوبنا بها وكافحت من أجلها عشرات السنين وهي تحرير المغرب العربي من الاستعمار وتأمين الوحدة بين أقطاره الثلاثة وتكييفها الناجح لتحقيق الرفاهية لسكان أقطاره وحفظ سلامة العالم وأن الوفد الجزائري لشاعر كل الشعور بأهمية هذا المؤتمر وبالمسؤولية التي يتحملها بحضوره رغم مساندته كل الاطمئنان إلى أن نتائج هذه الثالثة الأخيرة الرائعة ستكون نقطة تحول في تاريخ المغرب الحديث.

إن الوفد الجزائري يمثل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة في العالم التي تدور فيها حرب طاحنة منذ ما يقارب من أربع سنوات، حرب يخوضها الشعب الجزائري للحفاظ على حقه الطبيعي في الحرية والاستقلال ولكن الاستعمار الفرنسي الذي يحارل الإبقاء على نظام إستعباد الشعوب واستغلالها وقساوته في هذه القرن مع الأسف بالسلاح وكل شيء يمكن للمرء أن يتخيله من وسائل يحكم بها قبضته الحديدية وسكانها الوطنية أو تكون مجزرة الحرية في كل مكان وحرمة السلام في العالم.

ومع هذا فإن المغرب القائمة الآن في الجزائر لا تهم الجزائر وحدها ولكنها هي الواقع هي معركة تحرير المغرب العربي كله مما لم فيها أن جزائريين أقل تحريرا من أقطاره.

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي يعد حدا فاصلا بين المرحلة التي كان الاستعمار الفرنسي يواجه فيها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حدة والمرحلة التي سيواجه فيها المغرب العربي الموحد المتكتل لمواصلة التي تقل تلاحم مقدرنا من الكافحين الذين يريدون الحرية لأنفسهم كما يريدون الحرية لغيرهم من الإنسانية جمعاء.

إن وحدة المغرب العربي ضرورية ملحة لإنقاذ الوسائل الناجعة للتخلص في أقرب من الاستعمار الفرنسي وهي أيضا ضرورية للقضاء على ما تبقى من مظاهر السيطرة الإستعمارية في الأقطار الشقيقة التي حصلت بفضل كفاحها على حريتها وإستقلالها. وما زلنا مصممين على تحقيق هذه الوحدة رغم كل العراقيل التي تعترضها فإنها ستكون إن شاء الله وحدة واعية ومختارة.

إننا نخطئ إذا تناولنا وحدة المغرب العربي من وجهة نظر عاطفية فقط كما نخطئ إذا تناولناها من وجهة النظر فقط بمعزل عن الظروف التاريخية التي مهدت لكانت هذه الحقائق سياسية. غير أن الشرارة التي تنير بها سير التاريخ في هذا العصر تجعل من الصعب التمييز بين الماضي والحاضر وأنها هو يكتسب أن نخرج من هذا المؤتمر الباراد بقرارات عملية لتحقيق وحدة المغرب العربي دون أن نكون خائنين من الوحدة.

إسمحوا لي أيها السادة أن أختم كلمتي بتوجيه التحية والإجلال إلى جلالة الملك سيدي محمد الخامس عاهل المملكة الشريفة المغربية وإلى فخامة الرئيس السيد حبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية فبفضل توجيهاتهما الحكيمة وبفضل إهتمامهما بهذا المؤتمر أمكن لنا أن نلتقي اليوم على هذا المقعد الأخوي وننظر للمستقبل بعين الإطمئنان والسلام عليكم ورحمة الله.

[1] - العايب، المرجع **السابق**، ص 214.

(تابع للملحق رقم 02) [1]

السيد أحمد بالافريج- ممثل المغرب الخطاب في الإفتتاح:

تعرضت حركتنا لمقاومة متسقة من طرف الإستعمار فكلما تقاربت أهدافنا وتجاوبت طرق العمل لتحرير بلادنا وجد الإستعمار خطته لمقاومة حركتنا فكانت آمالنا وآلامنا واحدة وكل ذلك من الأسباب التي جعلت أفكارنا تتقارب وحركتنا تأخذ طابعها المتقارب المتجاوب وحينما توحدت أهدافنا الإستقلالية في هذه الأقطار كان أول ما فكرت فيه إقامة ميثاق يوحد أهدافنا الرئيسية على أن تعمل كل حركة حسب الظروف المحيطة بها وحسب الوسائل التي تملكها للتحصيل على إستقلال القطر الذي تنتسب إليه وكل أخ يأخذ بيد أخيه كما ورد في نص الميثاق.

والآن وقد تحررت تونس والمغرب وبقيت الجزائر تكافح كفاحا مجيدا في سبيل الهدف المشترك وجب على القطرين معا أن يساعداها على الوصول إلى تحقيق إستقلالها حتى يتحقق إستقلال هذا المغرب العربي بأجمعه. ووحدة الشمال الإفريقي الذي يجتمع هذا المؤتمر لإقرارها هي حلقة في مجموعة الدول العربية لأن بلادنا تكون الجناح الأيسر من بلاد العروبة وسيعزز هذا الجناح بوحدة البلاد العربية الكافحة في سبيل التحرر.

إن بلادنا مقبلة على عمل عظيم لإستكمال تحريرها من الإستعمار فلا بد لها أن توحد جهودها لتستطيع مجابهة الإستعمار .

[1] - العايب، المرجع السابق، ص 215.

(تابع للملحق رقم 02)[1]

السيد الياهي الأعظم- ممثل تونس (خطاب في الافتتاح) :

أيها السادة لهذا المؤتمر إمكانيات كثيرة إذ جمع بين حركات تحررية متمثلة قوية مناضلة تعبر عن عزم شعوبنا على توحيد المغرب العربي. ولهذا المؤتمر وسائل فعالة (فحكوماته مستقلة تدافع عن مقرراته في المحافل الدولية بأقوالها وأفعالها صدى في العالم). (شعوب تعد بالملايين لها بأس وقوة وتحارب في الكفاح) ولها ماضي قريب في النضال قد مارست الإستعمار وسبرت غوره وأطلعت على ظاهره وخفاياه وقد هداها الكفاح إلى معرفة مشاكلها وتقدير إمكانياتها. إذن فالنتائج الإيجابية التي يحتم علينا الوصول إليها رهينة عزمنا وإخلاصنا وتفهمنا للواقع. فكان من الضروري وضع المعضلات من مشاكلنا الكبرى وضعها الواقعي وفي تعابيرها الحقيقي بكل وضوح وهي كما لا يخفاكم متداخلة ومتشعبة وقد توفقنا لتحديد جدول أعمال يحتوي على مشاكلنا الحيوية المستعجلة وهي وإن جزأناها تكون كلا من الوحدة لما بينها من تلك الأجزاء ربطا واقعيا محسوسا رغم الظاهر المتنوعة. ففي الجزائر تعب بسبب وحرب إستعمارية ترمي إلى السيطرة على إرادته وفي البعض الآخر من أقطارنا رواسب إستعمارية متعددة وقوات أجنبية مرابطة وتنازل نفرة في بعض الميادين وضغط إقتصادي ومالي ناتج عن الروابط الإستعمارية الإقتصادية السابقة. إذن في المغرب العربي وضع فاسد حان تحريره باستخدام الوسائل الناجعة لتلك الغاية. وبالهتدا ، إلى إيجاد حلول تنبثق من الواقع وترتكز عليه.

وإن كنا لا نريد إتخاذ قرارات عدوانية ضد أي كان فإننا نعتقد أن الوقت قد حان ليتخذ المسؤولون الحقيقيون على السلم في العالم مسؤولياتهم كاملة تجاه نواياتنا وأهدافنا المشروعة.

إن الحل أن نعمم الحكمة في ميدان الملابسات الدولية فلا يمكن أن نهمل النتائج الملموسة التي تحصلت عليها بعض أقطار المغرب مواقعية الحق ومناصرة دولية ثابتة. هذه المناصرة يتحتم إستخدامها لاجتياز المرحلة الحاسة في سبيل تحرير الجزائر على أنه لا ينبغي أن يؤول بنا موقف المناصرات الخارجية إلى الإطمئنان وحسن الظن بمن ساندوا بصفة سافرة أو مقنعة في إعانة الطغيان الإستعماري وحرب ترمي إلى إبادة شعب شقيق حتى ولو كانت تلك المساندة بالسكوت عن الإجرام. وفي الإطمئنان أيضا مغالطة خطيرة لها مفعولها بالنسبة لشعوبنا ولبقية العالم أيضا. فكيف يتنكر أيها السادة المسؤول السياسي في هذا العصر ما ستؤول إليه الحيرة والقنوط في شعوب تئن تحت الحديد والنار بينما يردد قادتها ثقتهم في القيم وترجيح الرشد والعدالة. فالواقع الملموس كفيل بتكذيب الأماني مهما كانت مشروعة ومقدسة. لذلك نحذر العالم والمسؤولين عن هذا التطور الخطير الذي يقود حتما إلى الحل الذي نريد تجنبه في مناهجنا السياسية.[2]

[1] ـ العايب، المرجع السابق، ص 216.

الملحق رقم 03

قرارات مؤتمر طنجة[1]

ـ قرار حول حرب التحرير الجزائرية ـ

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي، الذي يجمع حزب الإستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطنجة في 27-28-29-30 أفريل 1958 بعد أن درس تطور الحرب في الجزائر وآثارها على الحالة في شمال إفريقيا وفي الميدان الدولي وبعد أن سجل اتفاق أعضائه إتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومآلها الحتمي، وسجل أيضا التضامن الوثيق للمصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر يعلن للملأ عن تأييد الشعب الجزائري المقدس في السيادة والإستقلال، الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري نظرا لأن المبادرة التكرة المتدولة لإيجاد حل سلمي للحرب لم تؤدي إلى نتيجة وإن الوساطة التي عرضتها جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية، رفضت من طرف الحكومة الفرنسية ونظرا لأن حس الإستعداد المغرب العربي لم يقابل إلا بتعزيز المجهود الحربي في الجزائر واستعمال سياسة العنف والإستفزاز إزاء تونس والمغرب التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها بن بلة ورفاقه وفي القصف على ساقية سيدي يوسف والعمليات الحربية في جنوب المغرب ونظرا لكون هاته الحرب الإستعمارية تشكل تحديا مستمرا لأبسط المبادئ الإنسانية وعملا يرمي إلى إبادة جماعة تهدد وجود شعب بأكمله ويكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلام في شمال إفريقيا وفي العالم.

يقرر أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من أجل إستقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها، ونظرا لما تحظى به قضية إستقلال الجزائر من تأييد وعناية لدى الشعوب والحكومات، وأنها أكدت التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير بجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة ونظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات بجميع أنواعها فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية باستشارة حكومتي المغرب وتونس.

[1] ـ العايب، المرجع السابق، ص 249.

(تابع للملحق رقم 03) [1]

ج) - قرار حول تصفية بقايا السيطرة الإستعمارية في المغرب العربي

إن مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بعد أن درس وبحث الحالة الناجمة عن القيود العسكرية والإقتصادية التي مازال يتحملها المغرب وتونس، وبعد أن قدر المجهودات التي بذلتها كل من تونس والمغرب المستقلين لتصفية بقايا عهد الإستعمار يستنكر إستمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابهما الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة، ويطالب بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن إستعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري.

ويدعو الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الإستعمارية، ويسجل من جهة أخرى أن كفاح سكان موريطانيا من أجل تحررهم من السيطرة الإستعمارية والتحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية كما يعبر عن الآمال العميقة ليؤلاء السكان، فان المؤتمر يعلن تأييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها ووحدتها.

د) - قرار حول توحيد المغرب العربي:

إن مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة (27-30 أفريل 1958) الذي نشعر أنه يعبر عن إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها وهو مقتنع بأن الوقت قد حان لتسيير هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم، تقرر أن يعمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر أن الشكل (الفيدرالي) أكثر ملائمة في الواقع للبلاد المشتركة في هذا المؤتمر، ولهذا الغرض يقترح المؤتمر:

- أن يشكل في المرحلة الإنتقالية مجلس إستشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية.

- ويوصي المؤتمر بضرورة الإتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الإستشاري للمغرب العربي.

- ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا بمبدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية.

- الكتابة الدائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي: قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء بصفة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة إلى مكتبين، أحدهما بالرباط والثاني بتونس - وتجتمع الكتابة دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب، ويعقد أول إجتماع خلال شهر ماي.

[1] - العايب، المرجع السابق، ص ص 250، 251.

(تابع للملحق رقم 03)[1]

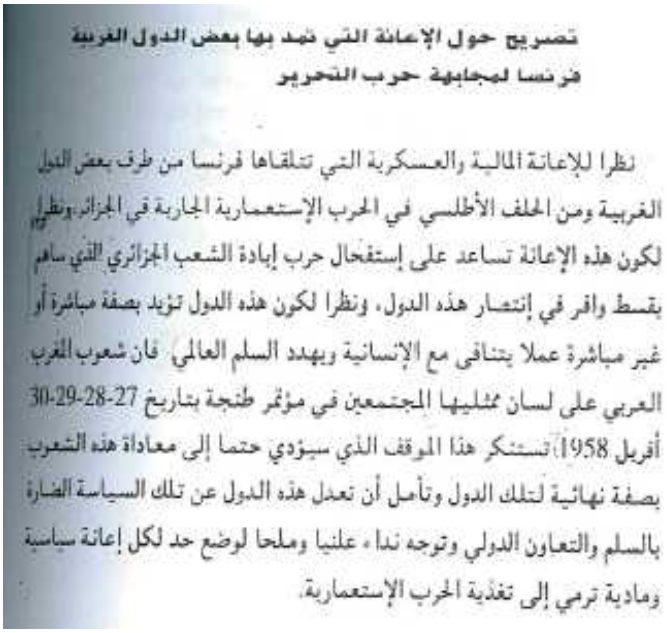

تصريح حول الإعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة حرب التحرير

نظرا للإعانة المالية والعسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية ومن الحلف الأطلسي في الحرب الإستعمارية الجارية في الجزائر.ونظرا لكون هذه الإعانة تساعد على إستفحال حرب إبادة الشعب الجزائري التي ساهم بقسط وافر في إنتصار هذه الدول، ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملا يتنافى مع الإنسانية ويهدد السلم العالمي فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طنجة بتاريخ 27-28-29-30 أفريل 1958) تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما إلى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول وتأمل أن تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي وتوجه نداء علنيا وملحا لوضع حد لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الإستعمارية.

[1] ـ العايب، المرجع السابق، ص 252.

الملحق رقم 04

صورة للنازحين الجزائريين إلى تونس الشقيقة[1]

[1] – يوسف مناصرية، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2009/2008، ص 347.

الملحق رقم 05

–قاعد تونس الخلفية للثورة الجزائرية أكتوبر 1957.

–الطرق الرئيسية لتهريب الأسلحة على الحدود الشرقية (هيئة الأركان العامة).المكتب الثاني.[1]

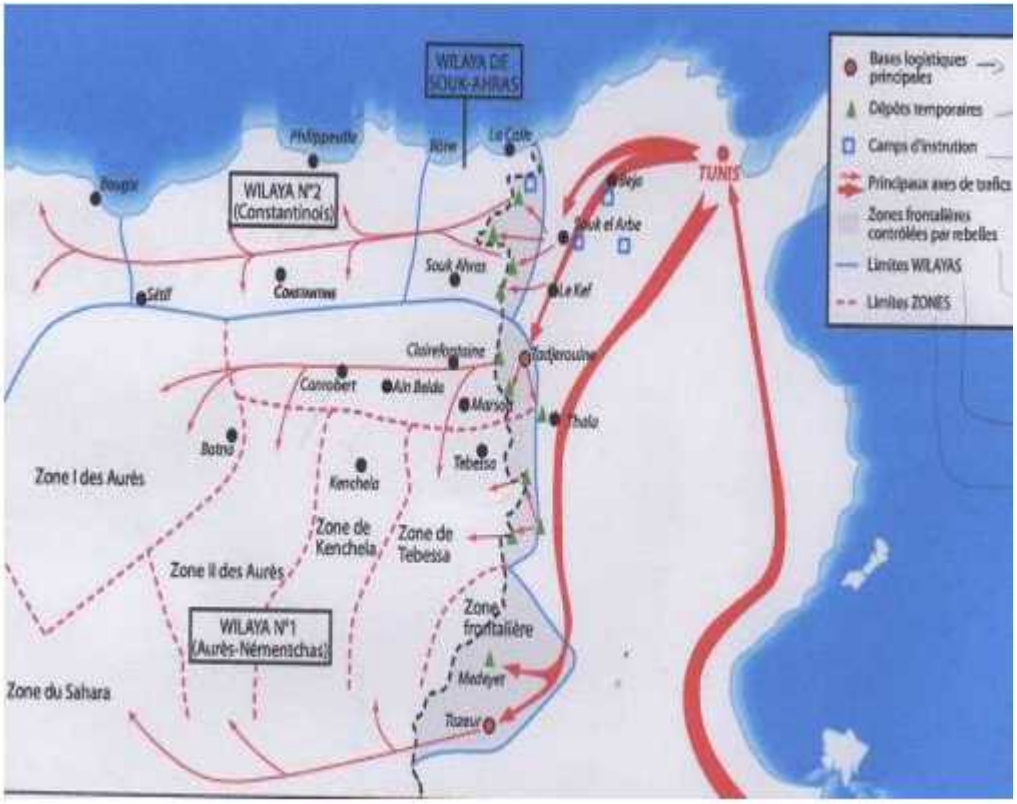

[1] – مناصرية، المرجع السابق، ص 355.

الملحق رقم 06

السلاح الثقيل الذي وصل الى جيش التحرير الوطني . المتمركز بتونس بين /57 12/ 20 و /58. 11 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة إول نوفمبر 1954 .القرص المضغوط .تاريخ الجزائر (1962–1830).الجزائر.[1]

البلد الأصلي	بلد العبور	الكميـة	تاريخ الانطلاق ومكانه
مصـر	ليبيـا	196 بندقيـة رشاش (F.M)	8 ديسمبر 1957 من طرابلـس
مصـر	ليبيـا	18 مورتي (mortiers) 81 مم	18 ديسمبر مـن طرابلـس
مصـر	ليبيـا	60 مدفع رشاش نوع (WICKERS)	نحو 20 ديسمبر 1957 من طرابلس

[1] – مناصرية، المرجع السابق، ص 360.

الملحق رقم 07

المجاهدين و المجاهدات رفقة عدد من الصحافيين في القاعدة الشرقية[1]

مركز التدريب بقاعدة الشرقية 1958.[1]

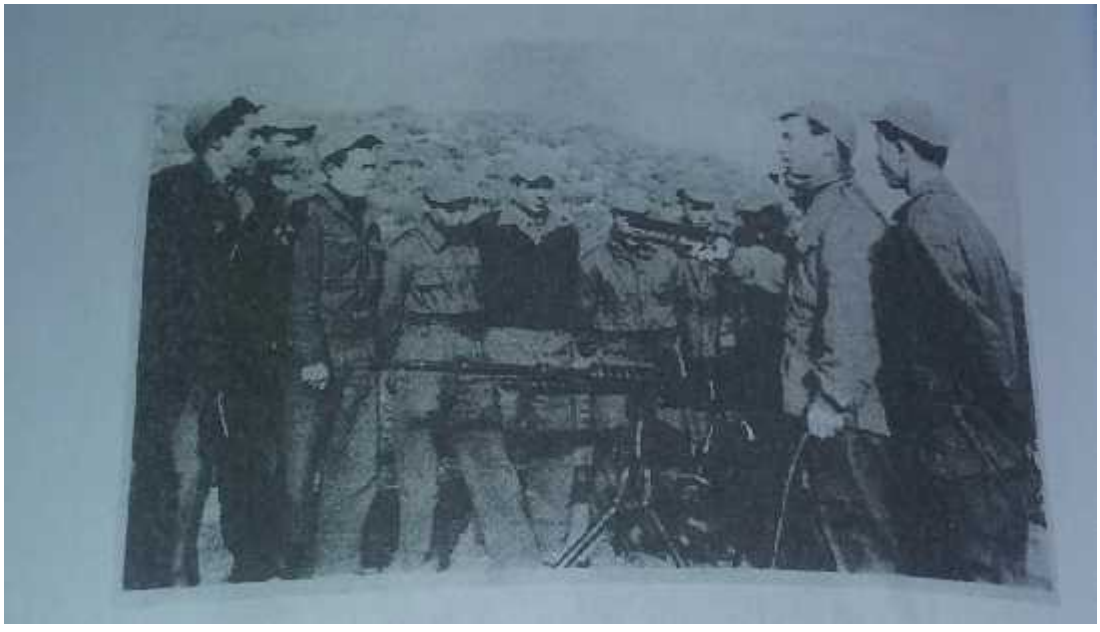

[1] – الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، المصدر السابق، ص ص 52، 53 .

الملحق رقم 08

وحدة من جيش التحرير في الحدود الجزائرية التونسية[1]

وحدة من جيش التحرير في الحدود التونسية الجزائرية

[1] – العسيلي بسام، جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 112.

الملحق رقم 09

المنطقة المحرمة التي فرضها الاستعمار الفرنسي أثناء الثورة الجزائرية[1]

[1] - العسلي، المرجع السابق، ص 36.

الملحق رقم 10

جدول يمثل توزيع عدد الطلبة الجزائريين اللاجئين حسب الانتماء الجهوي ما بين (1954-1962)[1]

إقليم الشرق				إقليم الجنوب		إقليم الوسط		إقليم الغرب ومناطق غير معروفة	
المدن والقرى	عدد الطلبة	المدن والقرى	عدد الطلبة	المدن والقرى	عدد الطلبة	المدن والقرى	عدد الطلبة	المدن والقرى	عدد الطلبة
قسنطينة	60	سطيف	06	بسكرة	06	الجزائر	28	وهران	15
عنابة	04	جيجل	15	وادي سوف	09	تيزي وزو	09	تلمسان	04
باتنة	22	سوق أهراس	09	تقرت	07	أقبو- بجاية	09	معسكر	02
أم البواقي	14	تبسة	14	غرداية	05	المسيلة	04	سيدي بلعباس	01
خنشلة	14	ميلة	10	/	/	بوسعادة	01	مناطق غير معروفة	92
عين البيضاء	01	ميلية	12	/	/	البليدة	06	/	/
قالمة	06	/	/	/	/	المدية	08	/	/
برج بو عريريج	03	/	/	/	/	برج منايل	01	/	/
القل	07	/	/	/	/	الأغواط	04	/	/
سكيكدة	12	/	/	/	/	الجلفة	01	/	/

[1] - حبيب حسن اللولب، الطلبة الجزائريون بالبلاد التونسية، وزارة الثقافة،**الجزائر**، 2013، ص 74.

الملحق رقم 11

جدول يمثل عدد الطلبة الجزائريين بالجامعات العربية ما بين (1960-1961)[1]

البلد	آداب	حقوق وعلوم سياسية واقتصادية	علوم	طب وصيدلة	هندسة	تقنيون	الطور الثانوي	أطوار مختلفة	المجموع
المغرب	30	40	20	/	/	/	350	/	440
تونس	17	07	10	/	01	/	449	02	536
العراق	91	32	/	/	/	/	/	/	123
الأردن	/	/	/	/	/	/	09	/	09
الكويت	/	/	/	/	/	/	/	36	36
ليبيا	19	/	/	/	/	/	/	/	19
مصر	60	04	01	01	01	/	62	01	130
سوريا	23	29	/	/	/	/	24	/	76

[1] ـ عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 71.

قائمة المصادر

والمراجع

1. القرآن الكريم

1.المصادر

2. بشيشي الأمين، أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ومحطات إذاعية أخرى، منشورات أصالة، دار الثقافة ،2013.

3. بوزبيد عبد المجيد، الإمداد خلال حرب التحرير... شهادتي، دط، دت، الجزائر.

4. بيان أول نوفمبر 1954.

5. جغابة محمد، بيان أول نوفمبر، دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

6. جنيدي خليفة، حوار حول الثورة الجزائرية، ج2، موفم النشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7. دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

8. الديب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

9. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة 1954-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

10. سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

11. عباس محمد الشريف، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، طبعة وزارة المجاهدين، دار الفجر، 2005.

12. عباس محمد، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

13. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، المغرب، الدار البيضاء، ط6، 2003.

14. محمد عباس، في كواليس التاريخ ديغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة، الجزائر، 2007.

15. نور عبد القادر، شاهد على ميلاد صوت الجزائر ذكريات وحقائق، دار هومة، الجزائر، ط2، 2008.

2.المراجع

16. إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

17. أحمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، الجهة الشرقية 1954-1962، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.

18. برفيلي غي، النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962م، تر: حاج مسعود، بكلي بلعربي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

19. بكوش الهادي، شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس الجزائر والمغرب، الرغاية، الجزائر.

20. بلاسي نبيل، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص198.

21. بن عطية فاروق، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، الجزائر، الرغاية، 2011.

22. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

23. بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والغرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004.
24. تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، ط2، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،
25. تقية محمد، الثورة الجزائرية (المصدر الرمز، الآمال)، طبعة خاصة، دار القصبة، 2010 .
26. حفظ الله أبو بكر، التموين إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2011.
27. خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
28. سطورا بنيامين، مصالي الحاج، 1898/ 1974م رائد الحركة الوطنية الجزائرية، تر: صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
29. سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958م، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
30. شترة خير الدين، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956م، وزارة الثقافة، 2008.
31. الصغير مريم، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، ط1، 2009.
32. الصغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
33. الطاهر الجبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار هومة، الجزائر، 2003.
34. العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

35. المقلاتي عبدالله، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، دون طبعة، دون تاريخ.

36. العسلي بسام، جيش التحرير الوطني، ط خ، دار النفائس، بيروت، 2010.

37. بن سلطان عمار وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

38. هلال عمار، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004

39. عميرة علية صغير، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المغاربية للطباعة والاشهار، تونس، 2007.

40. قنانش محمد وقداش محفوظ، نجم الشمال الإفريقي 1926/ 1937م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

41. كواتي سعود، تاريخ الجزائر المعاصر ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2011.

42. اللولب حبيب حسن، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

43. اللولب حبيب حسن، التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

44. حبيب حسن اللولب، الطلبة الجزائريون بالبلاد التونسية، وزارة الثقافة،الجزائر، 2013

45. مسعود سيد علي أحمد، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

46. المقلاتي عبدالله، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

47. المقلاتي عبدالله، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

48. مناصرية يوسف وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المركز الوطني للدراسات، الجزائر.

49. مياد رشيد، إسهامات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية، وزارة الثقافة، 2013.

50. مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007 .

51. هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

3.الكتب الفرنسية

52. AMAR Boudjellal, les barrages de la mort 1957- 1959, le front oublié, Editions du centre national d'études et de recherche sur le mouvement national et la révolution de 1er novembre 1954, d'édition Charnata, 2010.

53. MOHAMED Teguia, L'Algérie en guerre, office des publications universitaires, Hydra ،Alger.

4.الرسائل والأطروحات الجامعية

54. مريوش أحمد، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006.

55. المقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

56. مناصرية يوسف، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية **1954-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر، تلمسان، **2009/2008**.

57. بكار فائزة، إذاعة الجزائر الحرة المكافحة 1956-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010-2011.

58. عسول صالح، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962، رسالة مقدمة لنيل الشهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2009/2008.

59. ميموني رضا، دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2011-2012م.

60. ميمي نورالدين، عمليات نقل السلاح عبر منطقة وادي سوف ما بين (1947-1957) وردود الفعل الفرنسية، مذكرةمقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة الجزائر، 2011-2012.

61. بن يحوب نجاة، الدعم العربي للثورة الجزائرية من 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر: بسكرة، السنة الجامعية، 2012-2013.

62. مزيود خالدية، سياسة التمويل والتموين خلال الثورة من 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، السنة الجامعية، 2014-2015.

5.الجرائد والمجلات

63. جريدة الشعب www.djazairess.com/echaab/3/051

64. جريدة الصباح اليوم www.turess.com/3165

65. جريدة المجاهد.

66. الجابري صالح محمد ، الثورة الجزائرية، مجلة الفكر، العدد 91، جانفي 1986.

67. الطاهر صالح محمد، من وسائل الاتصال الجماهيري خلال حرب التحرير، مجلة أول نوفمبر، ع12، 1975.

6.المقالات

68. بن جابو أحمد ، الدعاية الثورية كمنعطف حاسم في الثورة الجزائرية 1954-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة ملتقيات الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010.

69. الجبلي الطاهر، القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دورية كان التاريخية، ع25، 04 سبتمبر 2001.

70. سيدي موسى، محمد الشريف، الثورة الجزائرية في وسائل الإعلام العالم الثالث والكتلة الشرقية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة ملتقيات الإعلام ومهامه أثناء الثورة، الجزائر، دار القصبة للنشر والتوزيع،2010.

71. صدار موسى، تطور الموصلات اللاسلكية 1956-1962 (التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962) الجزائر، وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،2001.

72. عمامرة رابح تركي، صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب في القاهرة من عام 1956-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر، سلسلة ملتقيات الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دار القصبة، الجزائر، 2010.

73. نور عبد القادر، الإعلام عبر الوسائل السمعية للثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 سلسلة ملتقيات الاعلام ومهامه أثناء الثورة، دار القصبة، الجزائر، 2010.

فهرست الموضوعات

كلمة شكر

إهداء

مقدمة .....أ

مدخل 5

الفصل الأول: الدعم السياسي

المبحث الأول: مؤتمر باندونغ 13

المبحث الثاني: مؤتمر طنجة المغاربي 17

المبحث الثالث: ندوة المهدية 23

المبحث الرابع: الوساطة التونسية والعمل الدبلوماسي 27

الفصل الثاني: الدعم العسكري

المبحث الأول: التسهيلات المقدمة لتمرير الأسلحة.....32

المبحث الثاني: دعم القواعد الخلفية.....37

المبحث الثالث: المتطوعون التونسيون بالجيش الجزائري 43

المبحث الرابع: صعوبات الدعم التونسي 46

الفصل الثالث: المساهمات على المستويين الاجتماعي والإعلامي

المبحث الأول: المساهمات على المستوى الاجتماعي 50

المطلب الأول: مساندة اللاجئين الجزائريين 50
المطلب الثاني: التضامن الشعبي 57
المطلب الثالث: مساندة الطلبة الجزائريين 61
المبحث الثاني: الدعم الإعلامي 64
المطلب الأول: الصحافة 64
المطلب الثاني: الإذاعة 67
خاتمة 73
الملاحق 76
قائمة المصادر والمراجع 92

فهرست الموضوعات